وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة
حالة الجزائر 2000-2020 دراسة قياسية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة اقتصاد
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:
– شيماء مطوق
– إكرام لطرش

تحت إشراف:
– لعور سطايحي إلهام
– مساعد مشرف: أسماء بوحوش

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
لعور سطايحي إلهام	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على حبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد:

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد

والنجاح بفضله تعالى مهدات إلى من استطاع بفضل صفاء قلبه ،

كفاحه المتواصل لإقامة اساس بدائتنا من علمني مالم أتعلمه من الكتب و المدارس و الجامعة العطاء و الثقة بالنفس و الصبر

..... أبي العزيز .....

إلى من زرعت الأمل في قلبي ، إلى من أدت البذرة و جعلتنا أجنى ثمارها ، أليك يا أغلى جوهرة

.....أمي الحبيبة .....

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال من إخوة و أخوات

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته رعاهم الله ووفقهم :

إكرام ، إبتسام ، رانية ، زينب ، أية

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي ، إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي

إلى كل قسم اقتصاد نقدي و بنكي و جميع دفعة 2022 ،

جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة .

شيماء و إكرام

شكر و تقدير

الحمد لله عز و جل الذي وفقني على إنجاز هذا العمل و ألهمني الصبر و القدرة على إتمامه ، فلله الحمد على هذه النعم

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذين المشرفين

" لعور سطايحي الهام و مساعدة المشرف

بوحوش أسماء "

على كل ما قدماه من دعم و إشادة لإنجاز هذا العمل

كما يشرفني أن أتقدم بالشكل إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهما هذه المذكرة

وفي الأخير أتقدم بخالص شكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

شكرا للجميع

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع السياسة المالية و مدى تأثيرها على عجز الموازنة العامة في الجزائر ، و ذلك من خلال دراسة أثر رصيد الموازنة العامة على أدوات السياسة المالية معبرا عنها بالسياسة الانفاقية و السياسة الايرادات ، وهذا خلال الفترة 2000-2020 ، تحقيق لهذه الغاية ، تم استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR اختبار جذر الوحدة ، مع أجراء جملة من الاختبارات القياسية لضمان مصداقية النتائج .

أظهرت النتائج أن العجز الموازني خلا فترة الدراسة كان عجز هيكليا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية والاختلال في هيكلة الموازنة العامة و الذي ظهر من خلال التوسع في النفقات العامة على حساب الايرادات العامة التي ظلت تغلب عليها الجباية البترولية جعلها عرضة للتقلبات و الازمات الاقتصادية ، غير ان هذا التوسع في النفقات لم يحقق الغرض المطلوب منه . وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أظهرت عدم وجود علاقة توازنية بين رصيد الموازنة و أدوات السياسة المالية خلال فترة دراسة .

الكلمات المفتاحية : سياسة مالية ، عجز الموازنة ، رصيد ، سياسة الانفاقية ، سياسة الايرادات ، نماذج VAR .

Abstract :

The study aims to shed light on the reality of fiscal policy and the extent of its impact on the public budget deficit in Algeria, by studying the impact of the balance of the public budget on the tools of fiscal policy, expressed in expenditure policy and revenue policy, and this during the period 2000-2020 n to achieve this end , VAR autoregressive ray models were used. The results showed that the budget deficit during the study period was a structural deficit due to the rentier nature of the Algerian economy and the imbalance in the structuring of the public budget, which appeared through the expansion of public expenditures at the expense of public revenues that were still dominated by petroleum taxation, making it vulnerable to fluctuations and economic crises, but this Expansion of expenditures did not achieve the desired purpose. This was confirmed by the standard study, which showed that there was no equilibrium relationship between the budget balance and the financial policy tools during the study period.
Keywords: fiscal policy, budget deficit, balance, expenditure policy, revenue policy, VAR models.

الفهرس :

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر و تقدير	
ملخص	
الفهرس	**I**
قائمة الجدول	**III**
قائمة الاشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**VI**
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول : السياسة المالية و عجز الموازنة العامة	
تمهيد	**03**
المبحث الأول : مدخل لسياسة المالية و عجز الموازنة العامة	**19-04**
المطلب الأول : الإطار النظري لسياسة المالية	**05**
الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية و أهميتها	**05**
الفرع الثاني : أهداف السياسة المالية	**07**
الفرع الثالث : أدوات السياسة المالية	**08**
الفرع الربع : أنواع السياسة المالية	**12**
المطلب الثاني : الاطار النظري للعجز الموازنة العامة	**14**
الفرع الأول : مفهوم عجز الموازنة العامة	**14**
الفرع الثاني : العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة	**15**
الفرع الثالث :أنواع عجز الموازنة العامة	**17**
المبحث الثاني : علاقة السياسة المالية بعجز الموازنة العامة	**24-20**
المطلب الأول : دور السياسة الإنفاقية في علاج عجز الموازنة	**24-21**
الفرع الأول : ترشيد الانفاق .	**21**

الفرع الثاني : اعادة هيكلة بنيت الإنفاق	**23**
الفرع الثالث : تخفيض الإنفاق	**23**
المطلب الثاني : دور الإيرادات في علاج عجز الموازنة	**24**
الفرع الاول : تمويل العجز من خلال القروض	**24**
الفرع الثاني : تمويل العجز بواسطة الضرائب	**24**
الفرع الثالث : تمويل العجز بواسطة الأصدار النقدي	**24**
المبحث الثالث : الأدبيات تطبيقية	**25-30**
المطلب الأول : الدراسات السابقة	**25**
المطلب الثاني : القيمة المضافة	**29**
خلاصة	**30**
الفصل الثاني : قياس اثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة حالة الجزائر 2000-2020	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: دراسة تحليلية لسياسة المالية ، رصيد موازنة في الجزائر 2000-2020 .	**33-51**
المطلب الأول: تطور الإرادات العامة و النفقات في الجزائر (2000-2020)	**33-39**
الفرع الأول : السياسة الإنفاقية في الجزائر	**33**
الفرع الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر	**39**
المطلب الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)	**44-44**
الفرع الأول: تعريف رصيد الموازنة العامة في التشريع الجزائري	**44**
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تمويل عجز الموازنة العامة	**48-51**
الفرع الأول: صندوق ضبط الإيرادات	**48**
الفرع الثاني: التمويل غير التقليدي	**51**
الفرع الثالث: ترشيد النفقات والإصلاح السياسة الضريبية	**51**

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر سياسة مالية على عجز الموازنة في الجزائر	**52- 67**
المطلب الأول : إختبارات تحديد نموذج القياسي	**52**
الفرع الأول : صياغة النموذج القياسي	**52**
الفرع الثاني :إختبار استقرارية متغيرات الدراسة	**53**
الفرع الثالث : اختبار تحديد درجة التأخر مثلى	**56**
المطلب الثاني : نمودج أشعة الإنحدار الذاتي VAR تقديره و الاختبارت الخاصة به	**58-63**
الفرع الأول : تقدير نموذج اشعة الانحدار الذاتيVAR	**58**
الفرع الثاني :اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي	**60**
الفرع الثالث :اختبار الإرتباط الذاتي للبواقي	**61**
الفرع الرابع : إختبار دوال إستجابة الفورية و تجزئة التباين	**63**
المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة	**68**
خلاصة	**69**
الخاتمة	**72-73**
قائمة المراجع	**74-76**
قائمة الملاحق	**77-81**

قائمة الجداول :

رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020	34
2	تطور الايرادات في الجزائر 2000-2020	40
3	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000-2020	45
4	تطور مساهمة رصيد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	49
5	متغيرات الدراسة	53
6	اختبار ديفي فولر الموسع	54
7	نتائج اختبار الاستقرارية	55
8	اختبار التاطؤ	57
9	اختبار اشعة الانحدار الذاتي VAR .	58
10	اختبار الذاتي للبواقي	62
11	اختبار دوال الإستجابة الفورية.	64
12	اختبار تجزئة التباين .	66

قائمة الأشكال :

رقم	عنوان	رقم الصفحة
1	تصنيفات النفقات العامة وفق المعيار الإقتصادي	09
2	تطور نفقات التسيير في الحزائر من 2000-2020 .	35
3	تطور نفقات التجهيز في الجزائر 2000-2020	36
4	تطور مصادر الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020	41
5	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000-2020	46
6	اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي .	61

قائمة الملاحق :

رقم	عنوان	رقم الصفحة
1	اختبار ديفي فولر الموسع	75
2	نتائج اختبار الاستقرارية	75
3	اختبار التبطؤ	76
4	اختبار اشعة الانحدار الذاتي	76
5	اختبار الذاتي للبواقي	77
6	اختبار دوال الإستجابة الفورية	78
7	اختبار تجزئة التباين	79

مقدمة

توطئة

لا شك أن السياسة إقتصادية لأي دولة تتكون من مجموعة سياسات ، و التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف و لعل هدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات هو تحقيق التوازن و الإستقرار الأقتصادي ، و تعتبر السياسة المالية من الأدوات الإقتصادية للدولة التي تملكها الحكومة ، فبواسطتها تستطيع الدولة التصرف بمواردها الضريبية و تنفذ خططها و مشاريعها عن طريق إعتماد النفقات اللازمة لذلك و لتحقيق أهداف السياسة و الإقتصادية و الإجتماعية و تركز السياسة المالية في الوقت الراهن على زيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب و عجز الموازنة العامة للدولة .

حيث تعد الموازنة العامة وسيلة من وسائل الفعالة في تنفيذ السياسة المالية و التي تستخدمها معظم الدول العالم لمعرفة وضعها المالي ، كما تسعى إلى تحقيق التوازن الإقتصادي في موازنتها بغية تفادي حصول العجز ، و تعتبر هذا من أكثر مشاكل إقتصادية انتشارا في أونة الأخيرة ، و الذي مس موازنات مختلف الدول على حد سواء المتقدمة منها و النامية ، و هذا نتيجة الإرتفاع المتزايد و مستمر لمعدلات هذا العجز خاصة بالنسبة لدول النامية .

إشكالية الدراسة :

* كيف تأثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة ؟ .

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أسباب عجز الموازنة العامة ؟

- ما المقصود بالسياسة المالية و ما دورها في الاقتصاد الوطني ؟

- ها توجد علاقة طردية طويلة الأجل بين السياسة مالية و عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ؟

فرضيات الدراسة :

-إن العجز موازنة العامة يرجع جانب منه إلى تزايد حجم الإنفاق العام و جانب إلى تراجع و عدم التنوع الإيراد العام .

- تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الإقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر .

- توجد علاقة طردية توازنية بين السياسة المالية و عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

أسباب إختيار الدراسة :

– قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

– طبيعة التخصص الذي ندرسه يتلائم مع الموضوع الدراسة .

– أهمية الموضوع في حد ذاته كون السياسة المالية هي من بين أهم السياسات الإصلاحية في الجزائر .

– محاولة إظهار ما إذا كان هناك أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة في الجزائر .

أهداف الدراسة :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف من بينها :

– تسليط الضوء على السياسة المالية من خلال التعرف على مختلف أدواتها و محاولة معرفة مدى فعاليتها على عجز الموازنة العامة .

– إدراك أهم أسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز الموازنة عامة لدولة .

– معرفة اثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة .

حدود الدراسة :

حددت دراستنا في إطار الزمني و مكاني ، حيث أن إطار مكاني في هذه الدراسة يخص إقتصاد الجزائري ، أما فيما يخص إطار الزمني فقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من السنة 2000 إلى 2020 .

منهج الدراسة :

تم الإعتماد في تحلينا في هذه الدراسة :

– المنهج الوصفي من خلال التطرق في إطار النظري إلى أهم مفاهيم و أسس التي تقوم عليها السياسة المالية و كذا عجز الموازنة .

– المنهج التحليل و القياسي في إطار التطبيقي و ذلك بهدف تحليل بيانات التي تتوفر لدينا و إستنتاج مختلف النتائج .

صعوبات الدراسة :

- عدم توفر مراجع كافية للإلمام بالموضوع

- متمثلة في الحصول على البيانات التي تمثل عليها الدراسة القياسية بالشكل الصحيح و إختيار النموذج أمثل .

- وجود بعض المعلومات المتناقضة فيما بينها في بعض مراجع

هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية و اختيار الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين ، حيث شمل الفصل الأول السياسة المالية و عجز الموازنة العامة بينما شمل الفصل الثاني على أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة في الجزائر كما يلي :

الفصل الأول : تم التطرق فيه إلى الأساس النظري لسياسة المالية و عجز الموازنة العامة ، و كذلك علاقة هذا الأخير بسياسة مالية ، بحيث تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بعجز الموازنة من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي السياسة المالية من خلال تعريفها و أهميتها و أهدافها و أهدافها و أدواتها و أهم أنواعها ، تم التعرض إلى الإطار النظري لعجز الموازنة من خلال تعريفه و العوامل مؤدية لحدوثه و كذا مختلف أنواعه ، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى علاقة السياسة المالية بعجز الموازنة من خلال التطرق إلى دور السياسة الإنفاقية و الإيرادات في علاج عجز الموازنة ، و المبحث الثالث فقد خصص للدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة و القيمة المضافة .

الفصل الثاني : تم التطرق فيه إلى الدراسة التحليلية القياسية باستخدام النموذج القياسي ثم تقسيمه إلى مبحثين ، فالأول تم فيه دراسة تحليلية لسياسة المالية و رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020 من خلال تطرق إلى تطور النفقات العامة و تطور الإيرادات في الجزائر 2000-2020 و تطرق ايضا إلى تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر ، بالإضافة إلى دور السياسة المالية في تمويل عجز الموازنة العامة . أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة في الجزاير من خلال اختبارات تحديد نموذج القياسي و نموذج الانحدار الذاتي VAR تقدير و إختبارات خاصة به ، و يتم فيه ايضا التعرف على اختبار فرضية الدراسة .

الفصل الأول

السياسة المالية وعجز الموازنة العامة

تمهيد :

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات التي تعتمدها الدولة وهذا لدورها الحيوي و المؤثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، و في مواجهة مختلف الازمات و الاختلالات من جهة اخرى و من بين هذه الاختلالات عجز الموازنة ، فالعجز يحدث عندما لا تستطيع الايرادات تغطية النفقات العامة فتتدخل الدولة بمختلف ادواتها المتمثلة في الايرادات والنفقات من اجل معالجة هذا العجز.

ووفقا لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتم التطرق فيها إلى :

- ✓ المبحث الأول : مدخل لسياسة المالية و عجز الموازنة العامة .
- ✓ المبحث الثاني : علاقة سياسة المالية بعجز الموازنة العامة .
- ✓ المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة .

المبحث الأول : مدخل لسياسة المالية و عجز الموازنة العامة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى أطار النظري لسياسة المالية التي تعد من المفاهيم الأساسية أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى الإطار النظري لعجز الموازنة العامة .

المطلب الأول : الإطار النظري لسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الإقتصادية تداولا ، و هذا راجع لعدة أدواتها و قدرة الدولة على التحكم فيها من جهة أخرى ، وقد عرفت السياسات المالية تجادبات فكرية بين المدارس الإقتصادية ، ففي حين كلاسيك دورها بتحييد الدولة بصفة عامة و أعطى اقتصادي كينز أهمية كبيرة لها ، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم سياسة المالية إضافة إلى أهدافها و أهميتها و أدواتها و أيضا أنواع السياسة المالية .

الفرع الأول :

أولا : مفهوم السياسة المالية

ازدادت أهمية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسات الأخرى بزيادة دور الدولة و كثرت المتغيرات الطارئة في المجتمع و ذلك على جميع الأصعدة ، و سنسوق في ما يلي بعض التعارف السياسة المالية .

" أشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية (Fisc) و التي تعني حافظة النقود أو الخزانة "[1] .

السياسة المالية هي السياسة التي تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيرادتها لإنشاء اثار المرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على الدخل و الانتاج و التوظيف ، و بعبارة مختصرة أستخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب و نفقات و إدارة الدين و الموازنة العامة في التنمية و الإستقرار الإقتصادي ، من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام ، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب و الرسوم و النفقات العامة و القروض العامة ، و ذلك لتأثير على المتغيرات الإقتصادية الألية و الوصول الى أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة [2] .

وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة [3].

ومن خلال التعارف السابقة بمكن القول بأنها هي مجموعة القواعد و الأساليب التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة ، لتحقيق أهداف الإقتصادية و الإجتماعية .

[1] فهد مغيمش حزيرات الشمري ، **السياسات المالية و تاثيرها على التنمية المستدامة** ، ط01، دار الايام للنشر و التوزيع عمان ، 2016، ص 16

[2] يوري محي الدين ، دور **السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في حالة الجزائر ما بين 2000- 2010** ، اطروحة دكتوراء تخصص علوم اقتصادية ، جامعة جلالي الياس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2018/2017 ، ص 28 .

[3] بوري محي الدين ، مرجع نفسه ، ص 29 .

ثانيا :أهمية السياسة المالية

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر و تأكد أهميتها بشكل واضح و ذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية او إشتراكية سواء كانت متقدمة او نامية وهذا نتيجة لإتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الإقتصادية ، وزيادة أهمية ماليتها العامة و نشاطها المالي ، و بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إيطار السياسة الإقتصادية مما جعلها جزء مهما و اساسيا فيها بحيث تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع و الاقتصاد ككل نحو تحقيقها ، إضافة إلى دور الذي تلعبه في تبيان الوضع و الهيكل الأساسي للدولة فهنالك إرتباط أكيد بين حياة السياسة بما يطرأ عليها من أحداث و بين مالية الدولة فكلما كانت السياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة و أيضا تظهر أهميتها في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة و الإنفاق حكومي بأنواعه ، خاصة في مجال الصحة و التعليم ، و يمكن القول بأن السياسة المالية و التي تعمل مع الضرائب و الإنفاق الحكومي ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الإقتصادي و أيضا العمل جنبا إلى جنب مع السياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل و الإستقرار النسبي في الأسعار [1].

[1] فليح حسن هلف ، **الماليةالعامة** ، دار للكتاب العالمي ، عمان ، الاردن، 2008 ، ص 236 .

الفرع الثاني : أهداف السياسة المالية

كل السياسات الموضوعة من طرف الدولة أو حتى من طرف الأفراد ، تكون مسطرة لتجسيد هدف معين أو مجموعة من الأهداف ، و على إعتبار أن السياسة المالية من أحدا أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ، فالغرض منها تحقيق أهداف معينة سواء كان ذلك على المدى الطويل أو المتوسط أو حتى على مدى القصير و يمكن استعراض أهم أهداف هذه السياسة من خلال ما يلي :

1- تحقيق التوظف الكامل :

تؤدي السياسة المالية دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة و مستويات الأجور و الأسعار و تحقيق الإستقرار الإقتصادي إذ بدا هذا الهدف يلقى إهتماما متزايد بعد أزمة الكساد العالمي الكبير (1929-1932) و إنما لها دور في معالجة ذلك المشكلة وذلك من خلال رفع الطلب الكلي الفعال الذي نادى به كينز عن طريق المساهمة في زيادة الإنفاق الحكومي أو من خلال تخفيض الضرائب الذي يرفع حجم الإستثمار ومن ثم زيادة العمالة و القدرة على تحقيق التشغيل الكامل فكلما إرتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من يبع المنتجات و من ثم زيادة حجم الانتاج [1] .

2- إعادة توزيع الدخل :

إي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة و الذي ينتج عن توزيع عوائد و مكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع ، بل زيادة الدخول للطبقات فقيرة يعتبر هدف رئيسي للسياسة المالية و يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية و سائل الإنتاج ، وتحقق التوزيع بالدرجة الاولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج إي إن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج و قد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نطر المجتمع [2] .

3- تحقيق الإستقرار الإقتصادي :

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي خاصة وقت الكساد و الرواج نظر لأثرها المباشر على المستوى التشغيل و مستوى الأسعار و مستوى الدخل الوطني ، و تعتمد السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو من خلال زيادة في إنفاق حكومي أو تخفيض ضرائب ، ادا تؤدي هذه الألية إلى زيادة الإستثمارات مما يزيد الدخل عبر المضاعف ومن ثم تحفيز على طلب الكلي و زيادة الناتج القومي الإجمالي أي قيام السياسة المالية بتعبئة المواد المالية للتمويل الإستثمارات الإقتصادية و الإجتماعية و القيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة عبر تحسين دوافع العمل و الإستثمار والإدخار [3] .

---

[1] فهد مغيمش حزيرات الشمري ، المرجع سابق دكره ، ص 18 .

[2] اناس بن صالح الزمراني ، **المالية العامة و السياسة المالية** ، ط01 ، مطبعة البديع للنشر و التوزيع ، المغرب ، 2002 ، ص 55.

[3] فهد مغيمش حزيران الشمري ، مرجع سابق دكره ، ص 22 .

الفرع الثالث : أدوات السياسة المالية

غني بالقول أن السياسة المالية تعلب دورا رئيسا في إرساء المقومات التي تساعد على النمو الإقتصادي القابل لإستمرار ذلك لأن هدفها الأساسي هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى الإنفاق أو الطلب أو حتى جانبا العرض من النظام فأنه لاشك أن مجال تأثيرها هو سوق الانتاج و أدواتها الرئيسية هي الأنفاق حكومي و الإيرادات العامة خاصة الضريبية منها ، و لا ننسى تأثيرها على سياسات التي تتبعها الدول النامية بصفة خاصة .

أولا : النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة و توسع سلطتها و زيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة و كيفية تمويلها .

1- تعريف النفقة العامة :

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع العام [1].

أن يكون هناك إستعمال بمبلغ من النقود فلكي توجد نفقة عامة لابد من إستعمال مبلغ من النقود ثمنا لشراء الموارد و الأدوات و الخدمات المواد بها لسد الحاجات العامة [2] .

2- تقسيم النفقات العامة :

يوجد العديد من التصنيفات للنفقات العامة نذكر منها :

أ- **التقسيم الوظيفي :**

اي تبعا لاختلاف وظائفا الدولة إلى ثلاثة نفقات أساسية هي [3] :

* الوظيفة الإجتماعية : و يقصد بها وظيفة القيام بخدمات إجتماعية بالمعنى الضيق و جوهر مساندة بعض الطوائف أو الأفراد التي توجد ظروف إجتماعية تستدعي المساندة كمنع إعانات للأسر كبيرة العدد ذات المواد المحدودة .

* الوظيفة الإقتصادية : هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية بصورة أساسية و هي النفقات اللازمة لتزويد الإقتصاد القومي بخدمات أساسية و هي تتمثل في مرافق البنية التحتية مثل الطرقات ، الجسور ، السدود ....

* الوظيفة الإدارية : أي تلك المتعلقة بسير المرافق العامة يدخل في ذلك ما هو لازم لتحقيق الأمن الداخلي و العلاقات مع الخارج .

ب-**التقسيم حسب معيار الإقتصادي :**

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالإستناد إلى عدد من معايير أهمها :

- معيار طبيعة النفقة العامة .
- معيار دورية النفقة العامة .
- معيار الغرض من النفقة العامة .

---

[1] فهد مغيمش حزيران الشمري ، مرجع سبق دكره ، ص 38-39 .

[2] بوري محي الدين ، مرجع سبق دكره ، ص 53.

[3] محمد دويدار ، **مبداىء الاقتصاد السياسي** ، ط 01 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ص 97 .

وفيها يلي توضيح لهذا التصنيف وفق الشكل البياني رقم 01 :

الشكل رقم 01 : تصنيفات النفقات العامة وفق المعيار الإقتصادي .

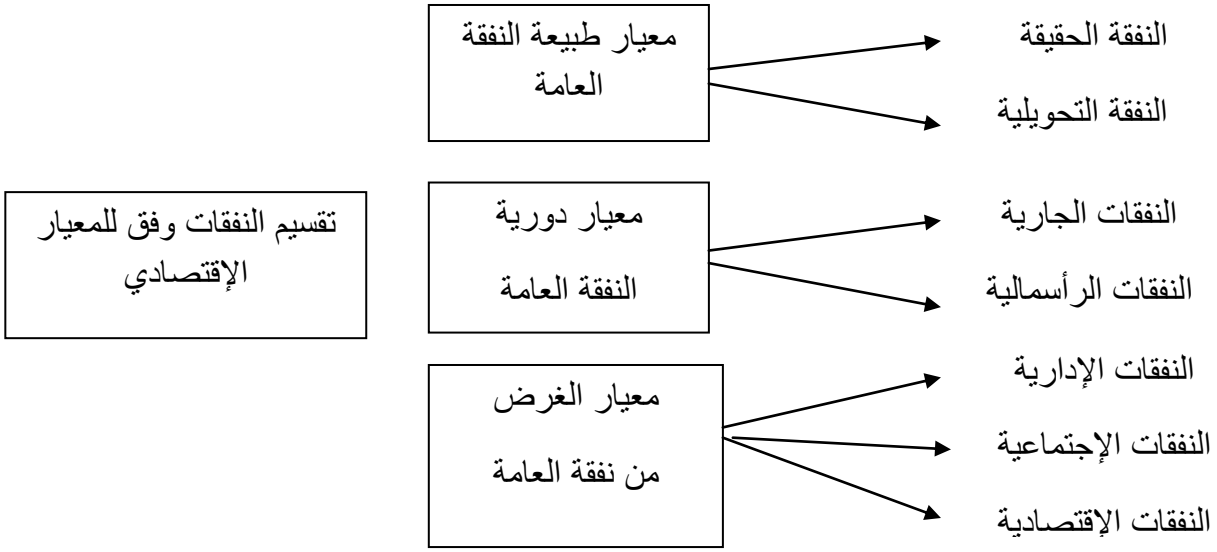

المصدر : سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة ، الدار الجامعة لنشر ، بيروت ، 2008 ، ص 470.

1-1 معيار طبيعة النفقة العامة :

- **النفقات الحقيقة :** وهي تشمل النفقات في سبيل حصول الدولة (إنفاق الحكومي بمقابل G) على السلع و الخدمات الإنتاجية و رؤوس الأموال إنتاجية كالمرتبات لقيماها بوظائفها التقليدية و الحديثة من أمن و دفاع و عدالة و كذلك إقامة مشاريع الإستثمارية و مشاريع البنية التحتية ذات النفع عام كالطرق و المستشفيات ..كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة .

-**النفقات التحويلية :** تشمل جميع النفقات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل (إنفاق الحكومي بدون مقابل Tr) و تنقسم إلى نفقات التحويلية الإقتصادية التحويلية الإجتماعية ، النفقات التحويلية المالية

. نفقات التحويلية الإقتصادية : مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية ....

. نفقات التحويلية الإجتماعية : مثل الإعانات البطالة ، معاشات التقاعد .....

. نفقات التحويلية مالية : مثل فوائد الدين العام ...

2-1 معيار دورية النفقة العامة :

- **النفقات الجارية :** هي التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو هيئات العمومية و يطلق عليها النفقات العادية ، و تشمل بنود رواتب و مصروفات صيانة و فواتير المياه وكهرباء .

- **النفقات الرأسمالية :** هذه نفقات ترتبط فترة الزمنية معينة و محددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض و الإصدار النقدي و النفقات الإستثنائية التي تتطلبها الإحتياطات طارئة كالنفقات الحربية ، نفقات مكافحة البطالة [1].

3-1 معيار الغرض من النفقة العامة :

- **النفقات الإدارية :** تشمل هذه النفقات المرتبات و الأجور و مصادر التمثيل الدبلوماسي و كل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفته العادية .

- **النفقات الإقتصادية :** هي نفقات العامة التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض أهداف الإقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج الخاص في زيادة الأنتاج .

- **النفقة الأجتماعية :** هدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية للأفراد المجتمع بصفة عامة و الفقراء بصفة خاصة مثل إعانات الرعاية صحية ، إعانات خاصة بالتعليم [2].

ثانيا : الإيرادات العامة

كانت الإيرادات العامة تحصر أهدافها في ظل الفكر التقليدي في تغطية النفقات العامة الازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية ، فإن الإيردات العامة في الوقت الحاضر ترمي فضلا عن ذلك إلى تحقيق أهداف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسة أي أنها أصبحت مع النفقات العامة أدوات السياسة المالية ، تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهدافها .

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق دكره ، ص 470 .

[2] سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع نفسه، ص 470-471 .

1- تعريف الإيرادات :

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة ومن أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي [1].

2- مصادر الإيرادات العامة :

أ- إيرادات الدولة من أملاكها (الدومين)

تنقسم أملاك الدولة بصفته شخصا معنويا إلى نوعين من أملاك

1 **الأملاك العامة (الدومين العام)** : و يشمل جميع ممتلكات الدولة المعدة للإستعمال العام مثل المباني الحكومية و الطرق و الأنهار و الجسور و المدارس و المتاحف الذي يستخدم بالمجان من الأفراد و تتحمل الدولة تكاليف الإنفاق عليه و يتم تمويله من خلال الضرائب [2] .

2 **الأملاك الخاصة (الدومين الخاص)** : وهي الأملاك المعدة للإستعمال الإقتصادي وبهدف تحقيق الربح و يمكن تقسيم الدومين خاص تبعا لنوع الأموال إلى ثلاثة أنواع [3] :

- الدومين الزراعي و عقاري .
- الدومين التجاري .
- الدومين المالي .

ب- الضرائب:

هي فريضة مالية الزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين و تحصل المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف تسعى الدولة إليها [4] .تعد الضرائب من أهم أنواع إيرادات العامة سواء من حيث حجمها أو نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة ، وفي معظم الدول العالم سواء في الدول المتقدمة أو الدول نامية ، وقد تطور دور الضرائب كمصدر للإيرادات العامة مع تطور دور الدولة إتساع نطاق تدخلها في النشاط الإقتصادي و لم تعد الضرائب كمصدر تمويل نفقات العامة فقط و إنما أصبحت وسيلة مالية لدولة تؤدي من خلالها مهامها و نشاطاتها الواسعة إلى تحقيق من خلالها أهداف إقتصادية و إجتماعية .

ت- **الرسم** : يعرف بأنه مبلغ نقدي يتم الحصول عليه من شخص معين مقابل خدمة تؤديها له الدولة او مقابل نفع خاص يتحقق له من الخدمة المعينة .

ث- **الإصدار النقدي الجديد** : يمثل الإصدار النقدي الجديد من خلق كمية إضافية من النقد الورقي الذي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة ، وعادة ما تلجأ الدولة في نفقاتها العامة إلى الإصدار النقدي أو ما يطلق عليه التمويل بالتضخم وهذا الأسلوب تلجأ إليه الدولة عندما تعجز مصادر التمويل كضرائب و الرسوم و القروض ..... عن تغطية نفقاتها العامة .

---

[1] فهد مغيمش حزيران الشمري ، مرجع سبق دكره ، ص 39 .
[2] فهد مغيمش حزيران الشمري ، مرجع تفسه ، ص 40 .
[3] يوري محي الدين ، المرجع سابق دكره ، ص75.
[4] عبد ناصر نور ، واخرون ، **الضرائب و محاسبتها**، دارالمسيرة للنشر و توزيع و طباعة ، عمان ، 2003، ص 11.

ج- **القـروض** : القـرض العـام هـو مبلـغ مـن المـال الـذي تحصـل عليـه الدولـة عـن طريـق اللجـوء إلـى جمهـور أو معـارف أو غيرهـا مـن المؤسسـات الماليـة نظيـر تعهـدها بـدفع فائـدة سـنوية محـددة عـن المبـالغ المدفوعـة وتـرد قيمة هذا المبلغ دفعة واحدة أو على أقساط [1].

الفرع الربع : أنواع السياسة المالية

تساهم السياسة المالية في المحافظة على النشاط الإقتصادي في الدولة ، خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج و تكون النتائج ناجعة بالإعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ، ليس من الناحية النظرية فقط بل و أيضا من الناحية التطبيقية ، و نحن نعلم أن الموازنة العامة قد تكون متوازنة أو قد تكون فيها فائض أو عجز من هنا بإمكاننا إن نتبع السياسات المالية التالية :

1- السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز (السياسة مالية التوسعية) :

وتكون من خلال الطرق التالية [2]:

أ- **التوسيع في النفقات الحكومية :**

وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الحكومية وعلى المشروعات العامة ، تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في إعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل ، الأطفال ...إلخ وهذا النوع من الإعانات أو دعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإستثمار و زيادة العمالة .

ب-التسريع في سداد جزء من القروض العامة :

قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد إستحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الامام ، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الإحتياطي النقدي لها و مقدرتها على التوسيع في الإئتمان المصرفي .

ت-تخفيض الإيرادات الضريبية :

الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع ، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي و بالتالي زيادة الإنفاق الإستهلاكي و تسعى السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز .

[1] هشام محمد صفوت العمري ، **اقتصاديا ت المالية العامة و السياسة المالية** ، مطبعة التعليم العالي ، ط02 ، بغداد 1988 ، ص 257 .
[2] طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999، ص 202 .

2-السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض (سياسة الإنكماشية):

من خلال الأساليب التالية [1] :

أ- زيادة الإيرادات الضريبية:

ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الإقتصادي حيث يهدف إلى إمتصاص القوة الشرائية للأفراد ، وقد لا يكون لهذا الأسلوب اثر اذا نصب على التقليل الإستهلاك ومن هنا نقع في أثر سلبي أخر حيث ان المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول متدنية .

ب-التوسيع في إصدار القروض العامة :

و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية و بيعها للجمهور ، ويكون ذلك الإقتراض إما إختياريا او إجباريا .

ت-الحد من الإئتمان المصرفي :

ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوح ، رفع نسبة الإحتياطي ، سعر إعادة الخصم ، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة و سعر الفائدة ، وبالتالي التأثير على حجم الإستثمار و تسعى السياسة المالية بالفائض .

[1] طارق الحاج ، المرجع نفسه ، ص 202-203 .

المطلب الثاني :الإطار النظري للعجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة سمة تعرفها أغلب الدول سواء كانت متقدمة او نامية ، و لهذا العجز الأسباب الرئيسية التي تؤدي للوقوع فيه ، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة إضافة إلى أهم أسبابه و أنواعه .

الفرع الأول : مفهوم عجز الموازنة العامة

لقد تعددت المفاهيم و التعارف التي أعطت لعجز الموازنة العامة ، و من أهمها ما يلي :

– عجز الموازنة العامة هو تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة بمعنى أخر إن العجز ناتج عن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام [1] .

–يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة ، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظر لضعف الدولة في تحصيل لبعض إيراداتها ، و قد يكون حتى نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيردات العمومية وهذا مايعرف بسياسة عجز الميزانية [2].

– يعرف عجز الموازنة العامة بأنه :" إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة إي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة " [3] .

– العجز الموازني هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها [4] .

–عجز الموازنة العامة هو الفرق بين جملة النفقات الحكومية و الإيرادات الحكومية [5] .

– عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارات الزيادة المضطرة في نفقات الدولة العامة [6] .

---

[1] لحسن دردوري ، **عجز الموازنة العامة و علاجه في الاقتصاد الوضعي** ، ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد الرابع عشر ،جامعة بسكرة ، الجزائر ديسمبر 2013 ، ص104 .

[2] احمد ضيف ، **اثر السياسة المالية على النحو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012** ، اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص106.

[3] سالم عبد المحسن سالم ، **عجز الموازنة العامة و رؤى سياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة 2003-2012** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد رقم 18 ، العدد68 ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق ، ص295.

[4] لحسن دردوري ، **عجز الموازنة العامة و علاجه في الاقتصاد وضعي** ، مرجع سابق ذكر ، ص104 .

[5] صبرينة كردودي ، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي ، دارسة تحليلة مقارنة** ، درار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر ، ط01 ، 2007، ص134 .

[6] ابراهيم متولي حسن المغربي ، **الاثار الاقتصادية للتحويل بالعجز المنطور و الفقة الاسلامي و الاقتصاد الوصفي** ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، 2014 ، ص 30/29 .

ويمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمنظورين هما [1]:

– **بالمفهوم الحالي المحاسبي :** عجز الموازنة العامة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها ، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة و نفقاتها المالية .

– **بالمفهوم الإقتصادي و الإجتماعي :** يتمثل عجز الموازنة العامة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة و عن المنهج المتبع في أعداد الموازنة و تنفيذها ، وهذا عندما تكون النتائج المحققة من وراء الموازنة و السياسة الحالية سلبية أكثر منها إيجابية .

الفرع الثاني : العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة

يمكن أن يحدث عجز في الموازنة العامة نتيجة عدة أسباب كحدوث اخطاء في تقدير الإيرادات و النفقات ، أو عدم كفاية الإيرادات و خاصة السيادية منها لتغطية النفقات ، أو حتى عجز المستمر ناتج عن تزايد مستمر في النفقات بدون زيادة في الإيرادات ، ويمكن إدراج أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز الموازني فيما يلي :

أولا : إنخفاض الإيرادات العامة : من أهم العوامل التي تؤدي إلى إنخفاض الإيرادات العامة كما [2]يلي :

1- ضعف الجهد الضريبي :

من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الإقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية ففي أغلب الاحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب على مختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و تتسم الدول النامية بإنخفاض هذه النسبة و السبب في ذلك يكمن في إنخفاض متوسط دخل الفرد و إنخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة و توسع نطاق الإقتصاد غير الربحي وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي .

2- جمود النظام الضريبي :

يسهم جمود النظام الضريبي و عدم تطوره و تطويعه لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية ، فكثير من الانظمة الضريبية في الدول النامية لم تتطور مند الحقبة الإستعمارية ، سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها بطرق تحصيلها ، وفي الكثير من الحالات لا تستجيب النظم الضريبة إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي . كما إن أنظمة الضرائب مليئة بالإستثناءات و مثقلة بالتعقيدات التي لا لزوم لها ، مما يضعف حصيلتها .

[1] صبرينة كردوجي ،**المرجع سابق ذكره ، ص 136 .**

[2] حكيمة حليمي ، نوال باهي ، عجز **الموازنة العامة في الجزائر و خيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001-2017** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، العدد الرابع ، جامعة الوادي ، الجزائر ، جوان 2018، ص40.

3- ظاهرة المتأخرات المالية :

يقصد بها التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونيا ، و يرجع ذلك للكثير من الأسباب لعل من أبرزها الإهمال الكبير من العمال المتخصصين بتحصيل الضرائب و ضعف الإمكانيات و كثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبة وغيرها .

4- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام :

تعاني الكثير من الدول النامية من عدم إستقرار إيراداتها المالية جراء إعتماد على صادراتها من المواد الخام ، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الإقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر و ينعكس بشكل سلبي على الموارد المالية لهذه الدول ، إما بشكل مباشر حينها يكون هي المالكة لمصادر إنتاج هذه الموارد ، أو بشكل غير مباشر حينما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات العاملة في إنتاج و تصدير هذه المواد .

ثانيا :زيادة النفقات العامة : هنالك العديد من العوامل الأساسية التي تؤثر على زيادة النفقات العامة و فيما يلي أبرزها [1] :

– الزيادة الطبيعية في عدد السكان :

وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين و إقامة المشاريع و المرافق العامة من طرق و مدارس و مستشفيات و كفالة الصحية و التعليم ، ويتطلب ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى .

– زيادة نفقات الخدمة المدنية و خصوصا بند الرواتب و الأجور .

– زيادة الأعباء الدفاعية و الأمنية بسبب الحروب و التهديدات الخارجية و ما يصاحب ذلك من الإرتفاع المتواصل في تكاليف التصليح و يتعدى ذلك بعد الحروب حيث تزداد النفقات بسبب إعادة بعد الحرب .

– الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات و الزلازل و غير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين .

– تزايد أعباء الخدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فإن كثرة الإقتراض و تراكم الديون العام غير محتملة .

[1] حكيمة حلمي ، نوال باهي ، مرجع سبق دكره ، ص 40 /41 .

الفرع الثالث :أنواع عجز الموازنة العامة

يمكن التمييز بين عدة أنواع من العجز الموازني أهمها :

اولا : العجز التقليدي

ويسمى أيضا العجز الشامل أو الأجمالي ، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع إستبعاد مدفوعات إهتلاك الديون الحكومية ، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية و الضريبة و غير الضريبة مضاف إليه المنح مع إستبعاد حصيلة القروض ، و يستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الإقتراض من البنك المركزي ، غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملا خطير من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المتخلفة[1] .

ثانيا : العجز الجاري

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد ، و الذي يجب تمويليه بالإقتراض ، و يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع الإنفاق و الإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة و هناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري و الإيرادات الجارية . حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الإستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية [2] .

ثالثا : العجز التشغيلي

ويسمى العجز التشغيلي أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في الظروف التضخم ، و يتمثل العجز هنا في متطلبا بإقتراض الدولة ناقصا الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (الدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم ، وهذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم ويمكن قياسه بالمقدار [3]:

$$MC/GDP=(\ D/GDP)\ (\ P/1+P)$$

[1] صبرينة كردودي ، **ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي** ، اطروحة دكتوراء ، جامعة مخيضر محمد ، بسكرة ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نفود وبنوك ، 2013 ، ص171.

[2] عبد المجيد قدي ، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003، ص 207/206 .

[3] صبرينة كردودي ، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي** ، مرجع سابق دكره ، ص 137 .

حيث :

MC : المصحح النقدي ، أي تلك الكمية من النقود التي تدفع للمحافظة على القيمة الحقيقة للدين العام الداخلي ، و يساوي في أي فترة ، معدل التضخم مضروبا في القيمة الأسمية للدين العام الداخلي .

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

D: مقدار الدين العام الداخلي .

P : معدل التضخم .

يلاحظ من هذا المقياس إرتباط مقدار الدين العام الداخلي تلقائيا بالرقم القياسي الأسعار (إي بالتضخم) مما يعني إمكانية قياس القيمة الحقيقة للدين العام الداخلي و تطورها عبر الزمن .

رابعا : العجز الهيكلي

يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الطرفية المؤقتة لإنحرافات المتغيرات الإقتصادية (إيرادات و نفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل .و بالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل إستمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه [1] .

خامسا : العجز الاساسي

يستند هذا النوع من العجز على إستبعاد الفوائد المستحقة على الديون ، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق و ليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن السياسات الموازنة الحالية من خلال إستبعاد الفوائد ، ويهدف هذا المقياس إلى التصرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الموازنة الجارية و يقدم أيضا تقييما على المدى القدرة على تحمل العجز الحكومي ، ويعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد لإستبعاده لجميع إعتمادات الفوائد ، حيث يهدف هذا النوع من العجز على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الموازنة الجارية ، و لكن ما يؤخذ على هذا المفهوم إستبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية و هو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية و التي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول [2].

[1] عبد المجيد قدي ، مرجع سبق دكره ، ص207/206 .
[2] لحسن دردوري ، مرجع سابق دكره ، ص 116 .

سادسا : الدين العام

ويقترب هذا المفهوم بشكل واضح من المعنى القاموسي للإنفاق السالب ، أي إنفاق الإيرادات التي تمكن جمعها من خلال الإقتراض ، و يعرف هذا النوع من العجز أنه الفرق بين الإنفاق الجاري و صافي في إمتلاك الأصول الرأسمالية المادية و صافي إمتلاك الأصول المالية من جهة و الإيرادات الضريبة من غير الضريبة من جهة أخرى ، ويقيس العجز في هذه الحالة صافي الإقتراض الحكومي معدلات بالتغيرات في الحيازة من النقود ، و بما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فإن الموازنة تكون متوازنة إذا كان صافي الإقتراض يساوي الصفر [1] .

[1] ديب ناصر ، بوجلال كمال ، **التسيير الكمي كالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد01 ، جامعة تيبازة ، الجزائر 2019 ، ص 247 .

المبحث الثاني : علاقة السياسة المالية بعجز الموازنة العامة

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دراسة دور ادوات السياسة المالية في علاج الموازنة العامة بحيث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول دور السياسة الإنفاقية في علاج عجز الموازنة ، إما المطلب الثاني سيتم التطرق إلى دور الايرادات في علاج الموازنة .

المطلب الأول : دور السياسة الإنفاقية في علاج عجز الموازنة

تعتبر السياسة الإنفاقية من ابرز أدوات المستعملة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لذلك عند مواجهتها لعجز حاد إلى استعمالها أبرز الطرق من بينها ترشيد الإنفاق و إعادة هيكلة بنية الإنفاق و إعادة هيكلة بنية الإنفاق و تخفيض الإنفاق لتخفيض من حدته .

الفرع الأول : ترشيد الانفاق .

1- تعريف ترشيد الإنفاق العام :

يعرف ترشيد الانفاق العام على أنه " تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الأنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على جميع أوجه الإسراف و التبذير و محاولة التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من المواد المالية الأول " [1] .

أي هو تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام و الإعتماد على الرشاد في عملية صرف النفقات العامة و تجنيب إهدار الأموال العمومية و بالتالي تحقيق اهداف المرجوة .

2- ضوابط ترشيد الإنفاق العام :

هناك العديد من ضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام من أهمها [2] :

أ- **الإبتعاد عن الاسراف و التبذير** : انه من الأسباب الرئيسة تزايد الإنفاق العام هو التبذير و الإسراف في عملية الإنفاق العام و يظهر لنا عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام ، فتنجر عن هذه الحالة العديد من الأثار السلبية و أبرزها إهدار الأموال العمومية للدولة و بتالي تبذير جزء من دخل الأفراد و الذي تحصل عليه الدولة عن طريق الضرائب و من جانبا آخر يؤدي التمادي في الإنفاق العام إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي ، و كذلك لأن الممولون و المكفلون بدفع الضرائب تكون لديهم فكرة سلبية حول دفع الضرائب و توجيهها ، ومن أهم الأثار السلبية الأخر و خطيرة هي اضعاف الثقة في مالية الدولة ، كما أن هنالك الكثير من الدول خصوصا في الدول النامية ، من أهمها نجد :

– سوء التنظيم الجهاز الحكومي نلاحظ تداخل في إختصاصات الوحدات الإدارية .

– الزيادة المفرطة في عدد العاملين في الإدارات الحكومية ، فزيادة تنعكس سلبا على الميزانية العامة للدولة فهي تمثل ثقلا على الموارد المالية للدولة و إهدار الأموال العمومية لها .

–الزيادة المفرطة في نفقات التمثيل الخارجي حيث المبالغة في إنشاء العديد من السفارات و القنصليات فيترتب عن ذلك زيادة النفقات .

---

[1] حسن عواض ، **المالية العامة**، دار النهضة اعربية ، بيروت 1995 ، ص 3.

[2] خالد بيوش ، عبد الغني ميليماين ، **إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة للجزائر ما بين 2015/1999** ، مذكرة تخرج ماستر ، تخصص مالية واقتصاد دولي ـ جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 3 .

ب-**تحديد الحجم الأمثل لنفقات:** هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد و لكن بشرط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية لدولة ، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد للحدود و لكن نفرض المصلحة و الحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين و هو ما يعرف بالحجم الأمثل لنفقات العامة ، و تجدر إليه الإشارة ان تزايد الإنفاق العام غالبا ما يكون مقصودا و متعمدا خصوصا في ظل الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على أليات السوق ، بالإعتماد على السياسة الميزانية الهادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع خصوصا هدفي التنمية الإقتصادية و العدالة في توزيع الدخول فتزيد الإنفاق العام هنا يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الإقتصادية و تفاوت في توزيع الدخول وعلية يمكن القول أنه لابد من تحديد لحجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع .

ت-**فرض الرقابة على الإنفاق العام :** يعتبر جانب الرقابة من أهم عناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدولة و تقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على الصرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام ، لذلك ظهرت ضرورة الرقابة الحازمة و دقيقة على الإنفاق العام من أجل الإقتصاد في صرفه و حسن إستغلاله في أحسن وجوه الإستغلال و الهدف الرئيسي منها هو التاكد من أن الإنفاق العام يتم بشكل الذي سطر له ، و السلطة التشريعية من أهم الأطراف الفعالة في عملية الرقابة باعتبارها الممثل الرئيسي للشعب فكلما كانت الأطراف المكلفة بالرقابة حازمة في عملها كانت هناك درجة كبيرة من العقلانية في الانفاق العام وكل ذلك يساعد عملية ترشيد الإنفاق العام [1] .

[1] خالد ببوش ، عبد الغاني سليماني ـ مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

الفرع الثاني : اعادة هيكلة بنيت الإنفاق

اذا كانت الدولة تعاني من الشح في مواردها المالية أو تعرضت إلى الأزمات الخارجية و الداخلية و ليس لها إيرادات متنوعة فإنها تقوم بإعادة هيكلة بنيت الإنفاق العام [1] .

الفرع الثالث : تخفيض الإنفاق

يعتبر تخفيض الإنفاق من بين أهم الادوات الرئيسية للسياسة الإنفاقية و التي تستخدمها الدولة بمعالجة عجز الميزانية العامة للدولة ، و تعتبر هذه الية من أهم اليات علاج الميزانية العامة لدولة في ضوء المنهج الإنكماشي لأن هدا المنهج يعتبر السبب الرئيسي لعجز الميزانية العامة لدولة يمكن في زيادة دخل و نمو بلا أية ظوابط .

* تأثير الانفاق العام على الطلب الكلي :

يتكون الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الإستهلاك و من الإستثمار ومن الإنفاق حكومي الجاري و الإستثماري .

الطلب الكلي = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الوردات)

و بالتالي يشكل الإستهلاك جزء الأكبر من الطلب و الإدخار الذي يتحول إلى إستثمار الجزء الأصغر و كلما إزداد الإستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج و الدخل و منه الوصول لتحسين الوضعية الإقتصادية و بما أن الإنفاق العام يشكل جزءا هاما من الإنفاق الكلي في زيادة في إنفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي فيتوقف أثر الإنفاق على حالة العرض فإذا كان العرض مرنا فإن زيادة الإنفاق عام سوف تحدث اثار إيجابية في إقتصاد الوطني . إما إذا كان العرض غير مرن فلابد على الدولة أن تقوم بتحسين ظروف العرض قبل التأثير في الطلب ، و إلا فانه سوف تكون هناك إنعكاسات سلبية من جراء زيادة حجم العرض الذي يؤدي إلى ظهور التضخمية لذلك تتدخل الدولة من علاج هذه المشكلة بواسطة تخفيض حجم الإنفاق العام .

و هنا يظهر لنا تأثير الإنفاق العام على عجز الموازنة العامة لدولة بواسطة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي [2] .

[1] سالم عوادي هادي ، **دور السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة لدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي** ، مجلة دراسات محاسبية و مالية jafs، المجلد 14 العدد 48 : لسنة 2019، ص 5 .

[2] خالد ببوش ، عبد الغني سليماني ، المرجع سابق ذكره ، ص 38.

المطلب الثاني : دور الإيرادات في علاج عجز الموازنة

قد تلجأ الدولة إلى موارد الغير العادية في بعض الأحيان ، و هذا بسبب عدم كفاية الإيرادات العادية في تغطية أو تكميل ميزانيتها (الدولة) لتسيير برامجها ، الإستعمال الصحيح و السليم لهذه الاذواق يساعد الدولة على تخطي أزمتها و لكن إستعمالها الخاطئ يؤدي للوقوع في مشاكل إقتصادية وخيمة لذلك لا بد من التخطيط الجيد لإستعمال الإيرادات في تمويل عجز الموازنة .

الفرع الاول : تمويل العجز من خلال القروض

تعد القروض من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة فتستعمل لتعبئة المدخرات و تمويل الإنفاق العام و تلجأ إليه الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطية النمو المتزايد من النفقات العامة و يكون القروض على نوعين القروض الداخلية و الخارجية ، و تتوقف طبيعة القروض على عدة عوامل اهمها المبالغ التي تحتاجها الميزانية الدولة و مدى استعداد الجهة المفوضة لتقديم هذه المبالغ من جهة و على الوضعية الإقتصادية السائدة للدولة من جهة أخرى ، و بالتالي فالظروف العامة التي تعيشها الدولة هي من بين العوامل التي تحدد معالم الإقتراض الذي سوف تلجأ إليه .

الفرع الثاني : تمويل العجز بواسطة الضرائب

تعد الضريبة موردا سياديا ، يحتل مركز الصدارة و يتم فرضها بموجب التشريعات و القوانين من قبل الحكومة محدد بموجب النظام الضريبي للدولة و الذي يعتبر ترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع و من اجل تحقيق أهدافها التي تتمثل في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة و رفع مستويات الكفاءة الإقتصادية من إستغلال الموارد الإقتصادية و الاسراع بمعدلات التنمية و التخفيف من المشاكل عدم الإستقرار .

الفرع الثالث : تمويل العجز بواسطة الإصدار النقدي

تلجأ إليه عندما لا تستطيع تغطية نفقاتها بواسطة الضرائب و الرسوم حيث تحصل الدولة على التمويل الضروري بواسطة اصدار النقدي إلا أنه على الدولة أن لا تتمادى في عملية الإصدار لأن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى إرتفاع الأسعار و إنخفاض قوة الشرائية للنقود [1].

[1] سالم عوادي هادي ، **دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وفق شروط صندوق النقد الدولي** ، مجلة دراسات محاسبة و مالية ، المجلد 14 ، العدد48 ، سنة 2019 ، ص 6 .

المبحث الثالث : الأدبيات تطبيقية

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع اثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة ، و تناولت من زوايا مختلفة ، و قد تنوعت هذه الدراسات بين العربية المحلية و الأجنبية . و سوف نتطرق في هذا المبحث جملة من الدراسات التي تم استفادة منها مع إشارة الى ابرز ملامحها مع تقديم تعليقات عليها يتضمن جوانب الإتفاق و الإختلاف .

المطلب الأول : الدراسات السابقة

أولا : الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية

– دراسة بوري محي الدين ، تحت عنوان : دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر مابين 2000–2010 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة جلالي الياس ن سيدي بلعباس 2017 .

تهدف هذه الدراسة الى :

1– إبراز أهم الخصائص المميزة لسياسة و مدى فعالية و امكانية الاستفادة منها بشكل أمثل في معالجة الاختلاف في الاقتصاد .

2– الإحاطة بأهم النقاط التحول الاقتصاد الجزائري في ظل اصلاحات الاقتصادية .

3– دراسة العلاقة التي تربط بين السياسة المالية و المؤشرات الكلية كالنمو و التضخم و البطالة و الصادرات خارج المحروقات .

بحيث توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

1– تعدد أدوات السياسة المالية أعطاها أولوية هامة على باقي السياسات أخرى و مرونة كبيرة في التأثير على التوازنات الكلية ، و رغم ذلك لا يمكن اغفال دور السياسات الإقتصادية الأخرى التي توكل إليها مهمة تحقيق التوازن الكلي في الإقتصاد ، و ضرورة أن تكون هده السياسات متكاملة فيما بينها .

2– المبادرة في الإصلاحات لا تكفي بل ينبغي ان تواصل السلطات الجزائرية مراجعة استراتجيتها الإقتصادية من اجل إتاحة الفرصة لظهور قطاع خاض أقوى و أكبر .

3– حقق الإقتصاد الكلي الجزائري أداء قويا في العشر السنوات الماضية ، فمع اقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الإصلاحية الكلية و السياسة المالية التوسعية و المتمثلة في برنامج إنعاش الإقتصاد تمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي و تضخم محدود و تخفيض الدين عام خارجي .

– دراسة و عيل ميلود ، تحت عنوان ، اثر السياسة المالية على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر ، مجلة علمية محكمة ، العدد 21 ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ، الجزائر ، ديسمبر 201 .

تهدف هذه الدراسة إلى :

1- كيفية توفير المواد المالية اللازمة لتنفيد و تحقيق الأهداف المسطرة متمثلة في نمو الإقتصادي ، استقرار أسعار و كذلك استقرار الحسابات الخارجية .
2- ابراز تأثير السياسة المالية التوسعية على بعض المتغيرات الإقتصادية كلية .

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1- أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 تميزت بالزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار و كما كان لنفقات التسيير أكبر على حساب نفقات تجهيز أما سياسة الايرادات فقد تميزت باعتمادها على الجباية البترولية .
2- تطبيق سياسة المالية توسعية سمح ميزان المدفوعات تحقيق نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة يرجع أساسا إلى زيادة صادرات المحروقات من جهة و إرتفاع أسعارها من جهة أخرى كما نلاحظ انخفاض في معدلات بطالة .

– دراسة حاكمي بوحفص ، تحت عنوان دور السياسة المالية في تحقيق إستقرار الموازنة في ظل تقلبات أسعر النفط دراسة حالة الجزائر ، مجلة دفاتر بوادكس ، العدد رقم 04 ، الجزائر ، سبتمير 2015 .

تهدف هذه الدراسة إلى :

1- إن المالية هي التي تعكس في واقع الامر حقيقة انعدام توازن الميزانية العامة بصورة عامة .
2- إبراز أثار تقلبات أسعر النفط على الإقتصاد الجزائري بإعتبار ان البترول يمثل الجزء اكبر من مصادر تمويل الإقتصاد الجزائري .

حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج التالية :

1- تبين لنا وجود علاقة كبيرة بين قطاع المحروقات و الاقتصاد الجزائري مند تأميم هذا القطاع إعتمد على التمويل التنمية الشاملة و توسيع إستثمارات .
2- سياسة المالية المنتجهة في الجزائر خلال فترة محل الدراسة سياسة الانفاقية تميزت بالنمو العام و ارتفاع معدلاته .

ثانيا : الدراسات المتعلقة بعجز الموازنة العامة

– دراسة حليجي حكيمة ، باهي نوال ، تحت عنوان : عجز الموازنة العامة في الجزائر و خيارات التمويل بعد الازمة البترولية 2001–2007 ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدة ، العدد 04 ، جامعة الشهيد حمة الخضر ، الوادي ، الجزائر جوان 2018 .

تهدف هذه الدراسة إلى :

1– إبراز أهم ملامح العجز الموازني في الجزائر عبر مرحلتين متناقضتين في السياسة الاقتصادية المنتهجة ، بين التوسع الأنفاقي فترة الطفرة النفطية (2001–2007)، و الانكماش الأقتصادي بعد الأزمة البترولية منذ سنة 2014 لغاية يومنا هدا من خلال إبراز ملامح و اسباب العجز و الأجراءات الإستعجالية المتحدة ضمن قوانين المالية مند 2015 .

2– البحث في الخيارات التمويلية المتاحة الإنفاق العام و تغطية ، العجز في الموازنة العامة و أمكانية تفصيلها .

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1– أن التوسع في الإنفاق قبل الأزمة البترولية كان له الأثر البالغ على العجز الموازني ، و انه رغم الأجراءات المتخدة مند سنة 2015 من رفع في الضرائب و الرسوم و تجربة القرض السندي.

2– إن الموازنة العامة كانت لها خصائص مختلفة ، إدا بدأ العجز في السنوات الأخيرة مند سنة 2008 رغم أستمراية فترة الطفرة النفطية و الفوائض المالية ،، و يرجع ذلك إلى تبني سياسة مالية توسعية معتمدة على التوسع في الأنفاق و خاصة منه الأجتماعي و في البنى التحتية دون أن يقابل ذلك توسعا في الإنفاق الأستثماري المنتج الحامي الأقتصاد في الأزمات المالية الأقتصادية و البترولية .

– دراسة قرود علي ، كزيز نسرين ، تحت عنوان : اليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير التقليدي ، حالة الجزائر (2007–2017) ، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية 3911–2243 : ISNN، العدد 04 ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، سبتمبر 2018 .

تهدف هذه الدراسة إلى :

1– توضيح مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة من خلال التطرق لتعريف العجز الموازني أنواعه ، أسبابه ، وطرق تمويله .

2– أبراز أهم الأليات التي إعتمدتها الجزائر في تمويل و علاج الموازنة العامة خلال فترة الدراسة(2007–2017) .

حيث توصلت هده الدراسة إلى النتائج التالية :

1- عجز الموازنة العامة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة و النفقات العامة كنتيجة لزيادة في حجم الأنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة ، أي أنه لعدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة .

2- استخدمت الدولة صندوق الإيرادات كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة ، إلا أن هذا الإعتماد المتواصل و المتزايد على موارد صندوق ضبط الإيرادات خاصة ي ظل انهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 أدت إلى تأكل موارد الصندوق و نضوبها إضافة إلى اتخاذها لمجموعة من الإجراءات لترشيد الإنفاق الحكومي بداية من سنة 2016 .

3- ساهمت موجودات صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني طول فترة الدراسة غير أن هذه التغطية فعالة على المدى القصير أو المتوسط نظر لإرتباطها بمصدر ناضب .

دراسة لحسن دردوري ، التي جاءت بعنوان : سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس ، أطروحة دكتواه ، كلية العلوم الأقتصادية و التسير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2013-2014 .

هذفت هذه الدراسة إلى :

معالجة الإشكالية متعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة " 1990-2012 " من خلال الكشف عن الأسباب الحقيقة لعجز الموازنة العامة في الدولتين ، و إبراز أهم أدوات سياسة الميزانية وكيفية تأثيرها على الموازنة العامة في كل من الجزائر وتونس ، و بغية الوصول إلى هذا الهدف تم إستخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي حيث يقوم بعرض المعطيات و تحليلها و أيضا ثم إستخدام المنهج المقارن و ذلك لمقارنة كل جوانب سياسة الميزانية في كل من الجزائر وتونس .

المطلب الثاني : القيمة المضافة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي و هدفها العام ، إلا أنها تختلف في جوانب عديدة ، و ما أضافته هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فإنها تطرقت لموضوع أثر السياسة المالية على عجز المنهج الوصفي التحليل في عرض المفاهيم الخاصة بالسياسة المالية وعجز الموازنة ، كما استخدمت أسلوب القياسي لمعرفة العلاقة بيت المتغيرات في الجزائر خلال لفترة المعددة .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية لأثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة ، حيث تم التعرف على مفهوم السياسة المالية و أهميتها و مختلف أدواتها ، و دور أدواتها في جهة عجز الموازنة العامة ، كما تم التطرق إلى معرفة ما هو عجز الموازنة العامة و عوامل مؤدية لحدوثه و مختلف أنواعه ، حيث تعد السياسة المالية من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض أذى استخدمت بمفردها و بمعزل عن سياسات الأخرى لذلك يجب أن يكون هنالك نوع من التكامل بين السياسات المالية و النقدية .

الفصل الثاني

قياس أثر السياسة المالية على عجز الموازنة العامة

حالة الجزائر 2000-2020

تمهيد:

بعد التعرض في الفصل النظري إلى ماهية كل من السياسة المالية والعجز الموازنة العامة والعلاقة النظرية بينهما ، سيتم التطرق إلى هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية لقياس أثر السياسة المالية على العجز الموازنة في الجزائر وتحليل العلاقة بين المتغيرين ، مع تحليل مختلف التطورات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة بين (2000-2020). حيث اقتضت المنهجية لتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة تحليلية لسياسة المالية ورصيد موازنة في الجزائر 2000-2020 أما المبحث الثاني تم تخصيصه إلى الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على عجز الموازنة في الجزائر أين تم إسقاط هذه الأساليب القياسية على الظاهرة المدروسة. وعرض النتائج ومناقشتها قصد الخروج بنتائج لإشكالية الموضوع.

سنحاول في هذا الفصل دراسة ما يلي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لسياسة المالية ، رصيد موازنة في الجزائر 2000-2020 .

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على العجز الموازنة.

المبحث الأول : دراسة تحليلية لسياسة المالية و رصيد موازنة في الجزائر 2000-2020.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من الإيرادات العامة ، النفقات ، ثم دراسة تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر ، و دور أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة .

المطلب الأول: تطور الإرادات العامة و النفقات في الجزائر (2000-2020)

عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوس نظرا لارتفاع أسعار البترول ، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ومنه تفاقم عجز الموازنة العامة.

الفرع الأول : السياسة الإنفاقية في الجزائر.

أولا : تعريف نفقات التسيير والتجهيز

1-1 تعريف النفقات التسيير في التشريع الجزائري:

يقصد بنفقات التسيير «بأنها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد ، المعدات والأدوات..... إلخ ، وهي عبارة عن نفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة لجزء من النفقات الفعلية ".[1]

2-1 تعريف نفقات التجهيز

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عن زيادة الثروة الوطنية حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع على كافة القطاعات ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.[2]

ثانيا: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر

يمكن تتبع تطور النفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) وذلك من الجدول رقم (1) والذي يبين تطور النفقات العامة كالآتي:

[1] لعجال العمرية- محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ال عدد05، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 204.

[2] بلوافي عبد المالك-حاكمي بوحفص، تقلبات **أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2013، ص94.

2-1 نفقـات التسـيير: يمكـن تتبـع تطـور نفقـات التسـيير وذلـك مـن خـلال الجـدول رقـم (1) والشـكل رقـم (2) كالآتي :

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	اجمالي نفقات العامة	النسبة المئوية للنفقات التسيير	النسبة المئوية للنفقات التجهيز
2000	838.9	339.2	1178.1	71.2	28.8
2001	798.6	522.4	1321.0	60.5	39.5
2002	975.6	575.0	1550.6	62.9	37.1
2003	1122.8	567.4	1690.2	66.4	33.6
2004	1251.1	640.7	1891.8	66.1	33.9
2005	1245.1	806.9	2052.0	60.7	39.3
2006	1437.9	1015.1	2453.0	58.6	41.4
2007	1637.9	1434.6	3108.5	53.8	46.2
2008	2217.7	1973.3	4191.0	52.9	47.1
2009	2300.0	1946.3	4246.3	54.2	45.8
2010	2659.0	1807.8	4466.9	59.5	40.5
2011	3879.2	1974.4	5853.6	66.3	33.7
2012	4782.6	2275.5	7058.1	67.8	32.2
2013	4131.5	1892.5	6024.1	68.6	31.4
2014	4494.3	2501.4	6995.7	64.2	35.8
2015	4617.0	3039.3	7656.3	60.3	39.7
2016	4585.6	2711.9	7297.5	62.8	37.1
2017	4677.2	2605.4	7282.6	64.2	35.7
2018	4670.2	3228.4	7899.0	59.1	40.8
2019	4879.1	2846.4	7725.5	63.1	36.8
2020	3489.9	1521.1	5010.9	69.6	30.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: معطيات بنك الجزائر 2000-2018 ومعطيات وزارة المالية 2019-2020 سبتمبر.

الشكل 02 : تطور نفقات التسيير في الحزائر من 2000–2020 .

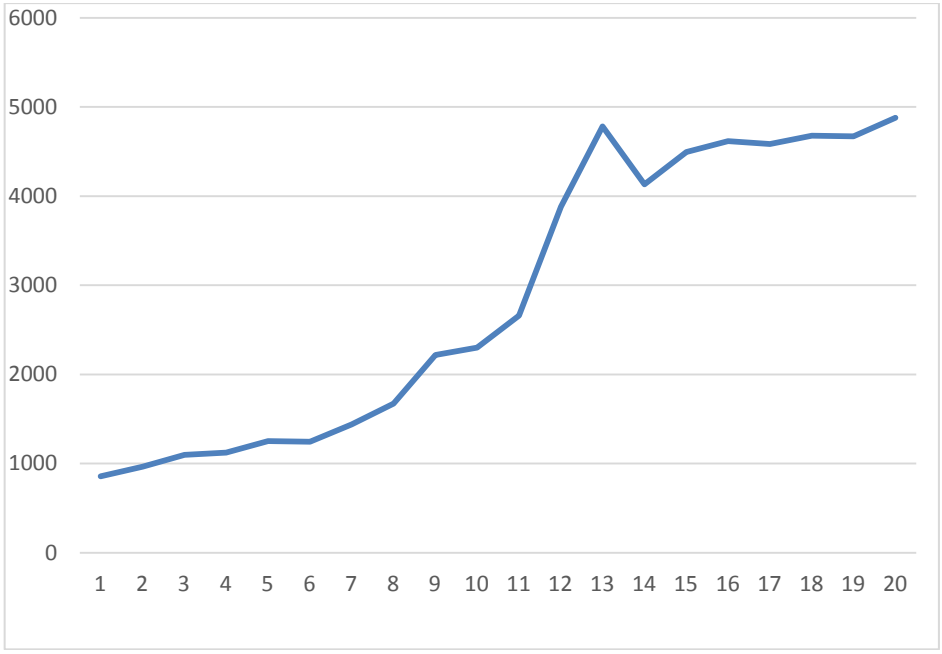

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 01 .

يتضح من الجدول السابق رقم (1) والشكل رقم (1) أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 838.9 مليار دج لتصل إلى 1245.1 مليار دج سنة 2005، وقد واصلت هذه النفقات الارتفاع لتصل إلى 2659.0 مليار دج سنة 2010 وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع نفقات المستخدمين وارتفاع التحويلات الجارية.

وقد انخفضت نفقات التسيير سنة 2013 لتصل إلى 4131.5 مليار دج بعد ما كانت تقد بـ 4782.6 مليار دج سنة 2012، في حين يعود هذا الانخفاض أساس إلى تراجع التحويلات الجارية التي قدرت بـ 4204.3 مليار دج سنة 2013 مقابل 4782.6 مليار دج سنة 2012 وتراجع نفقات المستخدمين التي قدرت سنة 2013 بـ 1855.3 مليار دج مقابل 1988.4 مليار دج سنة 2012. بينما بلغت نفقات التسيير 4617.0 مليار دج سنة 2015 مقابل 4494.3 مليار دج سنة 2014 بعد التراجع الطفيف الذي شهدته سنة 2013، إذ تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع في تكاليف المستخدمين عكس التحويلات الجارية والخدمات الإدارية التي شهدت انخفاضا طفيفا.

خلال الفترة 2015–2020 نلاحظ تسجيل انخفاض في نفقات التسيير اذ وصلت هذه الأخيرة إلى حوالي 4585.6 مليار دج وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر إثر انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض نفقات التسيير وعلى رأسها تجميد عمليات التوظيف، مما أدى إلى استقرار نفقات التسيير عند سنة 2017 وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر إثر انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض نفقات التسيير وعلى رأسها تجميد عمليات

التوظيف، مما أدى إلى استقرار نفقات التسيير عند سنة 2017 إلى 2018 في حدود 4677.2 مليار دج و4670.2 مليار دج، إلا أنها ارتفعت سنة 2019 إلى 4879.1 مليار دج ومن نهاية سنة 2019 إلى غاية 2020 انخفضت نفقات التسيير حيث بلغت قيمتها سنة 2020 بمبلغ 3489.9 مليار دج وذلك نتيجة لوباء كورونا الذي كان له أثر كبير على مداخيل البلاد.

2-2 بالنسبة لنفقات التجهيز: يمكن تتبع تطور نفقات التجهيز وذلك من خلال الجدول السابق رقم (1) والشكل رقم (03) كالآتي:

الشكل رقم (03): تطور نفقات التجهيز في الجزائر 2000-2020

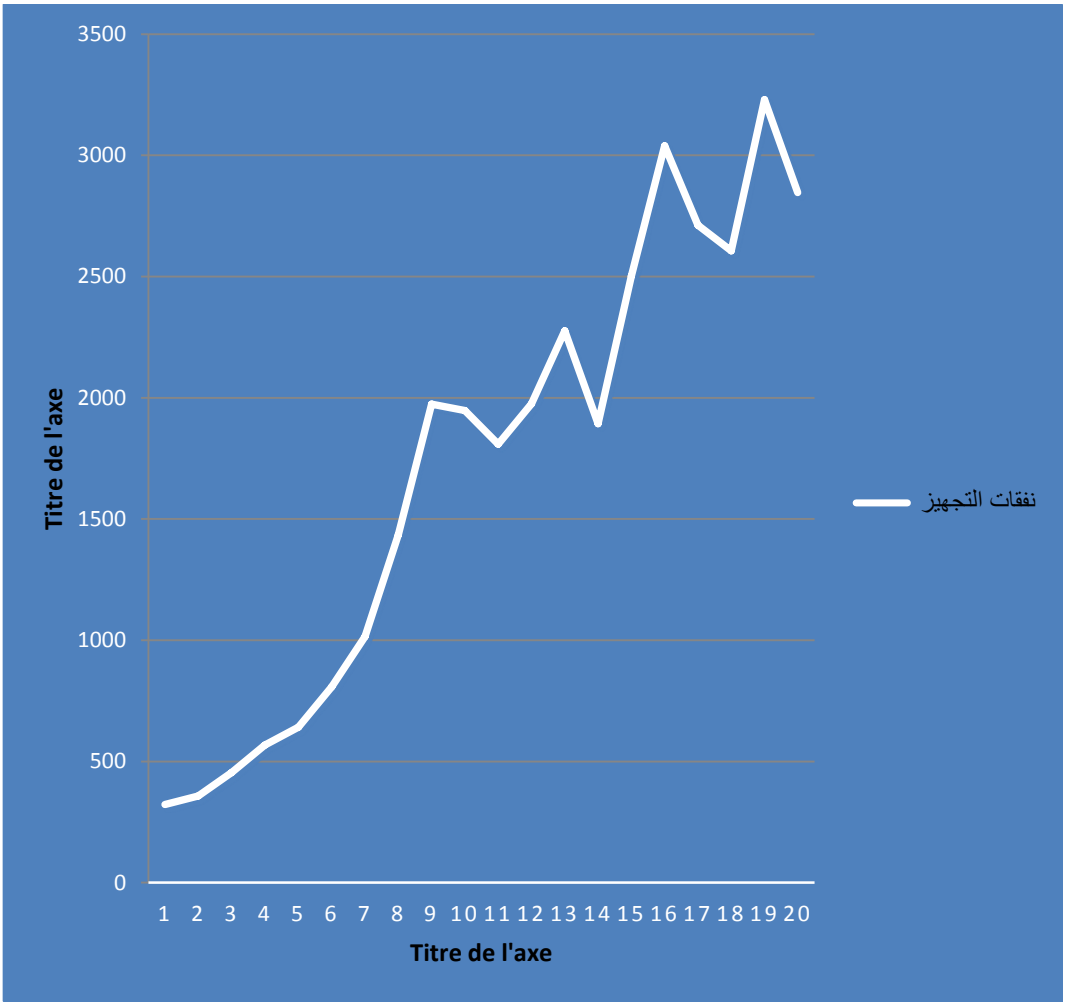

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول 01.

يتضح من الجدول رقم (1) والشكل رقم (3) أن نفقات التجهيز شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2000 إلى سنة 2008 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة لأخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعها. فمع اعتماد الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفعت نفقات التجهيز وذلك جزاء التوسع في حجم الانفاق العام والموجه أساسا للعمليات الاستثمارية، بحيث اتضحت أسس وقواعد هذه السياسة بداية من 2001 والتي سجل فيها الانفاق

الاستثماري زيادة مقارنة مع سنة 2000، ولقد واصلت نفقات التجهيز ارتفاعها مع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الثاني بحيث ارتفع مبلغها من 339.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1973.3 مليار دج سنة 2008.

وبعد الارتفاع القوي الذي عرفته هذه النفقات منذ سنة 2005، فقد استقرت نفقات التجهيز بين 2008 و2011 لتبلغ 2275.5 مليار دج سنة 2012 قبل أن تنخفض إلى 1892.5 مليار دج سنة 2013 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 641.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج سنة 2013. ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2015 لتصل إلى 3039.3 مليار دج مقابل 2501.4 مليار دج، ويمكن إرجاع هذه الزيادة الحادة في نفقات التجهيز إلى تبني مخطط الإنعاش الإقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نفقات قطاع المناجم والطاقة حيث بلغت 2.9 مليار دج سنة 2013 و111.7 مليار دج سنة 2014 ووصلت إلى 3039.3 سنة 2015.

خلال الفترة 2015–2020 نلاحظ تسجيل انخفاض في نفقات التجهيز حيث وصلت هذه الأخيرة سنة 2016 إلى 2711.9 مليار دج بنسبة انخفاض تقدر بـ 10.7% مقارنة بسنة 2015. ويرجع تسجيل هذا الانخفاض إلى تراجع الموارد المالية وارتفاع عجز الموازنة وتدهور رصيد صندوق ضبط الإيرادات مما ألزم الحكومة اتباع سياسة لترشيد نفقاتها المنتهجة وإلغاء الكثير من المشاريع وتجميد أخرى. وتواصل هذا التراجع سنة 2017 حيث بلغت نفقات التجهيز 2605.4 مليار دج، وفي سنة 2018 انتهجت الحكومة سياسة انفاقية توسعية نظرا لحالة الركود التي كانت سائدة. فارتفع بذلك حجم النفقات العمومية إلى7899 مليار دج مقارنة بسنة 2017، مما أدى إلى تفاقم حجم العجز الموازي وقد مس هذا الارتفاع نفقات التجهيز وخصوصا نفقات رأسمال حيث قدرت نفقات التجهيز بـ 3228.7 مليار دج. في سنة 2019 تم تخفيض حجم نفقات العامة إلى 7725.5 مليار دج، منها 2846.4 مليار دج كنفقات التجهيز ويعود هذا تخفيض من أجل محاولة الحكومة من تقليل نسبة العجز الموازي. وفي سنة 2020 سجل انخفاض في قيمتها حيث بلغت قيمتها بـ 1521.1 مليار دج وذلك نتيجة للمخلفات التي سببها وباء كورونا.

و عموما يمكن ارجاع ارتفاع نفقات التجهيز إلى البرامج التنموية المتبناة من قبل الجزائر و متمثلة فيما يلي :

❖ **نفقات التجهيز في ظل برامج لإنعاش الاقتصادي 2000–2014**

طبقت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التي سطرتها ضمن هذه الفترة والمتمثلة في البرامج التالية:

- **برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2000–2004):** لقد جاء هذا برنامج في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي ، والتي تزامنت مع استقرار الاقتصاد الكلي، يهدف هذا البرنامج الى إعادة تنشيط الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها تحقيق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما يسعى أيضا الى

تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني كما يتلائم وتحسين ظروف المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

- برنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009: استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول حيث قدر بـ 4202.7 مليار دج، وخصص هذا المبلغ على أثر تحسين احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار البترول. ولقد وجه في معظمه الى التنمية المحلية والقطاعات الواعدة و الاستراتيجية كقطاع البناء والاشغال العمومية، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للسكان، بالإضافة الى برنامج تطوير وتحديث التكنولوجيا الجديدة للاتصال [2].
- **برنامج توطيد النمو 2010-2014:** بقوام مالي قدره 21.214 مليار دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليا دينار، ركز بشكل كبير على التنمية البشرية حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج 101122 مليار دج كم أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك لتحسين البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو [3].

*** برنامج نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) :**

أقرت الحكومة أنه من الضروري البحث عن النمو في الفضاء الإقتصادي أين تشكل المؤسسة خاصة كانت أو عمومية حجر الزواية ، و النموذج الإقتصادي الجديد يتركز على مقارنة واضحة و مبنية على إجماع إلى غاية سنة 2019 و بأفاق إلى 2030، كما كشفت أهم معالم ما يعرف نموذج النمو الجديد nouveau modelede croissance، و الذي شرع في بلورته في سنة 2016 ، و تذكر الوثقية أن النموذج صادق عليه مجلس الوزارء بتاريخ 26 جويلية 2016 ، و يرتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموزانة على أساس مسار متعدد السنوات من 2016 إلى 2019 و على إفاق يصبو إلى تحقيق تنويع و تحويل الإقتصاد الجزائر في غضون أفاق 2030.

ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرر النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019 و تتمثل حسب الوثيقة فيما يلي :

- تحسين أو تطوير إيرادات الجبائية العادية لنتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير .
- تقليص محسوس لعجز الخزينة إلى غاية نفس الفترة .
- تجيد موارد اضافة ضرورية في السوق المالي الداخلي .

---

[1] بودخدخ كريم ،**اثر السياسة الانفاق العام على النمو الاقتصاد** ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم التسيير ، 2009-2010 ، ص ص194،195.

[2] ضيف احمد ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدم في الجزائر 1989-2012**، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتجارة و علوم التسيير والمحاسبة ، جامعة الجزائر 3 ، 2014-2015 ، ص ص 254-255 .

[3] **المخطط الخماسي 2010-2014** ، بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائر ، ص ص 2-4 .

أما في الشق المتعلق بتنويع و تحويل اللإقتصاد الوطني ، فإن النموذج يحدد أهداف يتعين بلوغها في الفترة الممتد من 2020 و 2030 و يتعلق الأمر ب :

- منحى دعم بوتيرة منتظمة لنمو الناتج المحلي الخام PIBخارج المحروقات نسبة 6,5 % سنويا في المذكورة .
- رفع محسوس لعائد النتائج المحلي الخام حسب الفرد الذي يتعين أن يتضاعف ب 2,3 مرة .
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كالقيمة المضافة من 5,3 % في نسبة 2015 إلى 10 %من الناتج المحلي الخام PIB في أفاق 2030 .
- عصرنة قطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هده الامن الغذائي و تحقيق هدف تنوع الصادرات [1] .

الفرع الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

أولا: تصنيف الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها. وأنواع الإيرادات العامة متعددة ، فحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنيف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:[2]

-إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

-التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي.

-الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.

-التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

-مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

-مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونيا.

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين أساسين ايرادات نفطية وايرادات غير نفطية وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى قسمين هما:[3]

-**الإيرادات الاجبارية (الجبائية)**: وتشمل الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب غير المباشرة، الضرائب على رقم الاعمال، الحقوق الجمركية، الجباية البترولية، الغرامات.

-**الإيرادات العادية (غير جبائية)**: وتشمل مداخيل أملاك الدولة المتمثلة في مداخيل التصفية ومداخيل الاستغلال التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة، أموال المساهمات والهدايا والهبات.

---

[1] لعمرية لعجال ، **النمو الجديد للنمو الاقتصادي و التحفيز على الاستثمار في الجزائر** ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، دراسة اقتصادية ، العدد 37، أفريل 2019 ، ص ص124-125 .

[2] بلوافي عبد المالك- حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص96.

[3] زيوش رحمة، **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، غير منشورة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص8.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر

يمكن تتبع تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 من خلال الجدول رقم (2) والذي يبين تطور الإيرادات العامة والشكل(04)

الجدول رقم (02) :تطور الايرادات في الجزائر 2000-2020

الوحدة : مليار دج .

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات			
		جبائية	غير جبائية	مجموع إيرادات خارج المحروقات	مجموع الايرادات
2000	1213,2	349,5	15,4	364.9	1578,1
2001	1001,4	398,2	90,3	479.5	1505,5
2002	1007,9	482,9	112,2	595.1	1603,2
2003	1350	542,9	99,4	642.3	1974,4
2004	1570,7	580,4	72,1	652.5	2229,7
2005	2352,7	640,4	83,8	724.2	3082,6
2006	2799	720,8	119,7	840.5	3639,8
2007	2796,8	766,7	116,4	883.1	3687,9
2008	4088,6	965,2	136,4	1101.6	5190,5
2009	2412,7	1146,6	116,7	1263.3	3676
2010	2905	1298	189,8	1487.8	4392,9
2011	3979,7	1527,1	283,3	1810.4	5790,1
2012	4184,3	1908,6	246,4	2155	6339,3
2013	3678,1	2031	248,4	2279.4	5957,5
2014	3388,4	2091,5	258,5	2350	5738,5
2015	2373,5	2354,6	374,9	2729.5	5103
2016	1781,1	2482,2	846,8	3329	5110,1
2017	2177	2630	1240,9	3870.9	6047,9
2018	2349,6	2648,5	1315,9	3964.4	6313,9
2019	2518,4	2836,4	1231,6	4068	6586,5
2020	1394,7	1997,6	996,6	2994.2	4388,9

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على: معطيات بنك الجزائر 2000-2020.

الشكل رقم (04): تطور مصادر الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020

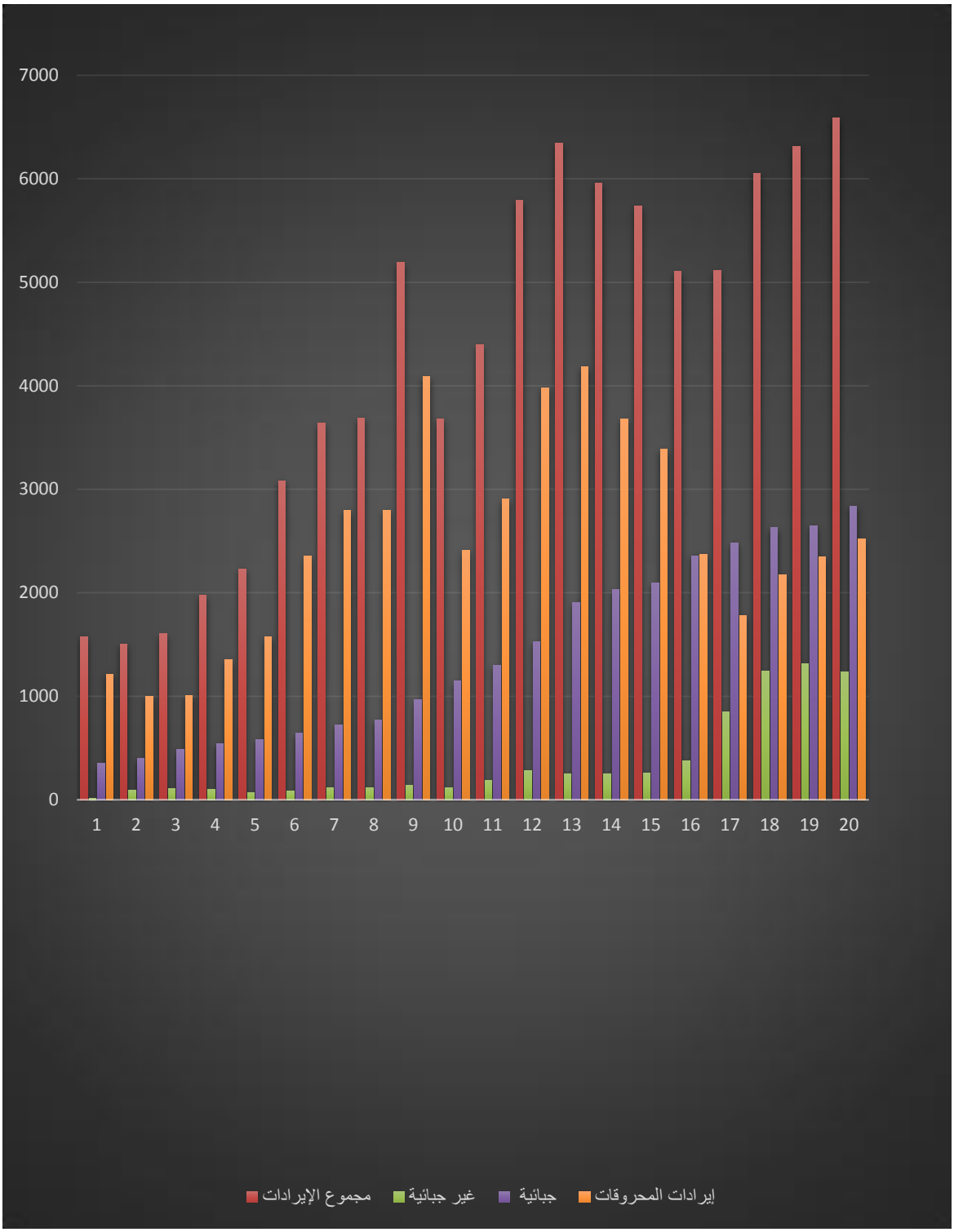

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) أن الإيرادات العامة عرفت ارتفاعا منذ 2000 إلى غاية 2012 وهو ما انعكس إيجابا على وضعية الموازنة العامة للدولة، وسوف يتم التطرق إلى تطور مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة في الجزائر سواء إيرادات المحروقات أو إيرادات خارج المحروقات.

أولا: إيرادات المحروقات

كما هو واضح من خلال الجدول السابق رقم (2) لقد شهدت إيرادات المحروقات ارتفاعا كبيرا للفترة ما بين 2000-2008 وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وهو ما انعكس إيجابا على إيرادات الدولة، لقد بلغت إيرادات المحروقات 1213.2 مليار دج سنة 2000 بينما انخفضت إلى 1001.5 مليار دج سنة 2001 جراء تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية.

ونتيجة لانتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره استمرت إيرادات المحروقات في الارتفاع أين وصلت إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، أن الدولة تعتمد بشكل كبير على هذا النوع من الإيرادات بحيث أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات العامة تزداد من سنة لأخرى وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول. وبسبب الأزمة العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي عموما وعلى أسعار النفط خصوصا فقد انخفضت قيمة هذه الإيرادات سنة 2009 إلى 2412.7 مليار دج، وبعد هذا الانخفاض عاودت الارتفاع مرة أخرى سنة 2010 لتصل إلى 2905 مليار دج، بينما عاودت الانخفاض من جديد سنة 2013 لتصل إلى 3678.1 مليار دج. وقد استمرت إيرادات المحروقات في الانخفاض منتقلة من 3388.4 مليار دج سنة 2014 إلى 2373.5 مليار دج سنة 2015، ويعود هذا الانخفاض الكبير في إيرادات المحروقات سنتي 2014و 2015 إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية. وفي نهاية سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 عرفت ارتفاع بشكل كبير في إيرادات المحروقات بقيمة تقدر بـ 2518.4 مليار دج، أما في سنة 2020 شهدت إيرادات المحروقات انخفاض بشكل كبير بمبلغ قدره 1394.7 مليار دج نتيجة وباء كورونا لما له من أثر فعال على الأسواق العالمية.

ثانيا: الإيرادات خارج المحروقات

لقد شهدت الإيرادات خارج المحروقات تزايدا مستمرا، فقد وصلت سنة 2005 إلى 724.2 مليار دج مقابل 364.9 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع أساسا إلى الزيادة في الإيرادات الجبائية التي وصلت إلى 642.2 مليار دج سنة 2005 وتعود الزيادة في الإيرادات الجبائية إلى الارتفاع في كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على المداخيل والأرباح، أما الإيرادات غير الجبائية فقد بلغت 81.2 مليار دج سنة 2005. أما سنة 2008 فقد سجلت الإيرادات المحروقات ارتفاعا قدر بـ 210.9 مليار دج بحيث قدرت بـ 1101.6 مليار دج سنة 2008 ورغم ارتفاعها المستمر إلا أنها لا تمثل نسبة كبيرة من مجموع الإيرادات، وهذا نتيجة الارتفاع في الإيرادات الجبائية إلى 965.2 مليار دج وقد سجلت هذا الارتفاع من طرف الضرائب على الدخل والسلع والخدمات التي تساهم بنسبة كبيرة جدا في الإيرادات

الجبائية، أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية فقد سجلت ارتفاعا هي الأخرى حيث وصلت إلى 136.4 مليار دج سنة 2008. وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات خارج المحروقات 2155 مليار دج مقابل 1810.4 مليار دج.

سنة 2011، وقد بلغت الايرادات خارج المحروقات 2729.5 مليار دج سنة 2015 مقابل2350 مليار دج سنة 2014، وقد ارتفعت الإيرادات الجبائية سنة 2015 لتبلغ 2354.7 مليار دج وهذا نتيجة زيادة الضرائب على المداخيل والأرباح، أما فيما يخص الإيرادات غير الجبائية التي كانت تعتمد مبالغها السنوية على الأرباح الموزعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية، فقد ارتفعت من 258.5 مليار دج سنة 2014 إلى 374.9 مليار دج سنة 2015، وقد نتج هذا الارتفاع عن الارتفاع في إيرادات ممتلكات الدولة والايرادات المختلفة التي انتقلت من 76 مليار دج إلى 247.5 مليار دج مؤدية بذلك إلى رفع حصة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات خارج المحروقات. خلال الفترة من 2016 إلى 2019 نلاحظ هناك تزايد مستمر في الإيرادات خارج المحروقات حيث ارتفعت قيمتها من 3329 مليار دج سنة 2016 إلى 4068 مليار دج سنة 2019 ويرجع هذا الارتفاع إلى سياسة الإصلاحات الجبائية المتعبة من قبل الدولة، في سنة 2019 لاحظنا ارتفاع هائل في قيمة الإيرادات خارج المحروقات بحيث قدرت قيمتها بـ 4068 مليار دج ويعود ذلك إلى انخفاض حصيلة الإيرادات البترولية نتيجة وباء كورونا مما أرغمت الدولة على زيادة تحصيلاتها للإيرادات خارج المحروقات. أما في سنة 2020 عرفت انخفاضا كبيرا في قيمتها حيث قدرت بـ 2994.2 مليار دج وهذا بسبب استمرار وباء كورونا.

المطلب الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)

تعتبر الموازنة العامة العمود الفقري لاقتصاد أي دولة، بحيث تعتبر مرآة عاكسة للنشاط اقتصادي للدولة بعينة معرفة وضعها المالي. كما تسعى الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي ما بين نفقاتها وايراداتها لتفادي الوقوع في مشكلة العجز. وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف رصيد الموازنة العامة حسب مشرع جزائري إضافة إلى تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف رصيد الموازنة العامة في التشريع الجزائري

للموازنة العامة عدة تعريفات، وتتمثل هذه التعاريف فيمايلي:

- تعريف القانون 17-84 الذي يعتبر الموازنة العامة تتشكل من إيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق أحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- كما عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من قانون المالية 90-21 المؤرخ في 15 أوث 1990 "هي وثيقة التي تقدر لسنة المدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة على أنها وثيقة رسمية تصدر كل سنة تتضمن مجموع الإيرادات العامة والنفقات العامة.

الفرع الثاني: تطور رصيد الموازنة في الجزائر 2000-2020

لتحليل رصيد الموازنة العامة في الجزائر نستعين بالجدول رقم (3) والشكل رقم (4) واللذان يوضحان تطور رصيد موازنة العامة خلال الفترة 2000-2020 كالآتي:

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص159.

الجدول رقم (3): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2000	1578.1	1178.1	400
2001	1505.5	1321	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1974.4	1690.2	284.2
2004	2229.7	1891.8	337.9
2005	3082.6	2052	1030.6
2006	3639.8	2453	1186.8
2007	3687.9	3108.6	579.3
2008	5190.5	4191.1	999.4
2009	3676	4246.3	-570.3
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6339.3	7058.2	-718.9
2013	5957.5	6024.1	-66.6
2014	5738.5	6995.8	-1257.3
2015	5103	7656.3	-2553.3
2016	5110.1	7297.5	-2187.4
2017	6047.9	7282.6	-1234.7
2018	6313.9	7899.0	-1585.1
2019	6586.5	7725.5	-1139
2020	5539.6	7929.8	-2390.2

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على: معطيات الجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

الشكل رقم 5 0 : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000-2020

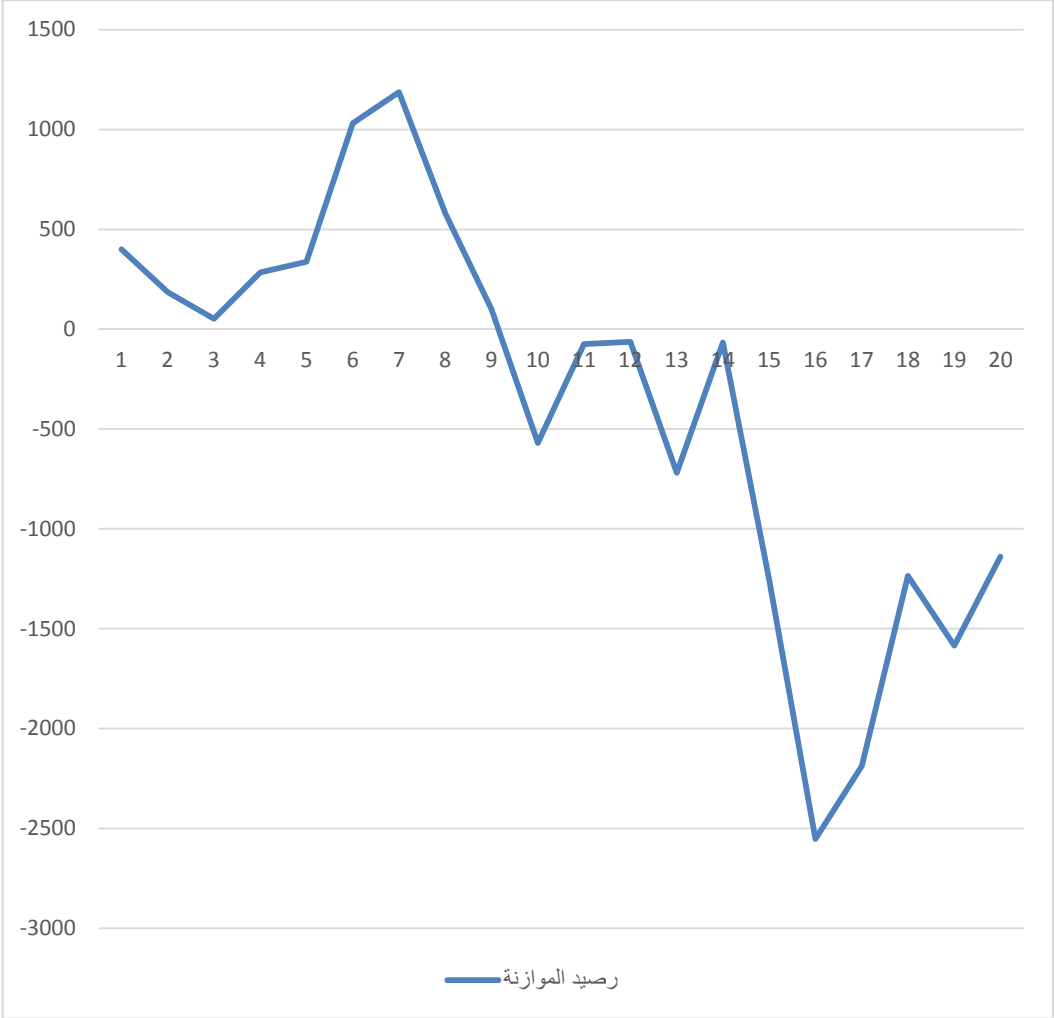

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم 03 .

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (4) يمكن التأشير على الملاحظات التالية:

يمكن القول أن انتعاش الإيرادات العامة قد انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة للدولة حيث حققت الموازنة العامة فائض خلال السنوات 2000-2008، ففي سنة 2000 حققت الموازنة العامة فائضا قدر بـ400 مليار دج وارتفع هذا الفائض ليصل إلى الذروة خلال سنتي 2005 و 2006 حيث بلغ 1186.8 مليار دج مقابل 1030.6 مليار دج سنة 2005، أما خلال سنتي 2007 و 2008 فقد تراجع رصيد الموازنة ليصل إلى 999.3 مليار دج مقابل 579.3 مليار دج سنة 2007 وقد كان هذا التراجع سنة 2007 نتيجة الانخفاض الطفيف في إيرادات المحروقات وتزايد النفقات العامة في نفس الوقت. وتعتبر سنة 2009 نقطة تحول في رصيد الموازنة وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول الناتج

أساسا عن انخفاض الطلب العالمي عن النفط الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات المحروقات وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض اجمالي الإيرادات العامة ما أدى إلى حدوث العجز في موازنة الدولة الذي قدر بـ -570.3 مليار دج، إلا أنه في سنة 2010 أخدت أسعار البترول في الارتفاع من جديد الأمر الذي أدى إلى تحسن إيرادات المحروقات التي أدت بدورها إلى انخفاض العجز الموازي حيث قدر بـ -74 مليار دج.

كم أن الارتفاع القوي لأسعار البترول في سنتي 2011 و 2012 في ظرف تميز بالزيادات المعتبرة في المصاريف الجارية للموازنة العامة قد ساهم في استمرار العجز الموازي ليبلغ سنة 2012 -718.8 مليار دج، إلا أن سنة 2013 قد شهدت تقلص هام في عجز الموازنة العامة نتيجة لانخفاض معتبر في النفقات العمومية إذ بلغ -66.6 مليار دج، بينما سجلت سنة 2015 عجزا في الموازن للسنة السابعة على التوالي وقد بلغ الذروة ليصل إلى -2553.2 مليار دج مقابل عجزه قدره -1257.3 مليار دج سنة 2014، وقد نتج هذا الارتفاع الكبير للعجز سنة 2015 عن الانخفاض في إيرادات الموازنة والمرتبطة أساسا بالانخفاض في إيرادات المحروقات وعن الارتفاع في النفقات العامة.

خلال الفترة 2016-2019 لاحظنا انخفاض العجز الموازنة العامة في سنتي 2016 و2017 قدرت قيمتهما على التوالي -2187.4 مليار دج و -1234.7 مليار دج، ويرجع هذا الانخفاض إلى تناقص الإيرادات العامة الناتجة عن انخفاض الجباية البترولية التي تعتمد عليها الدولة في تحصيل إيراداتها. ومع استمرار سياسة الانفاق بوتيرة عالية (اعتماد برنامج دعم النمو 2015-2019) انعكست هذه الأوضاع سلبا على رصيد الموازنة الي تفاقم عجزه في السنوات الأخيرة. في سنة 2018 نلاحظ ارتفاع طفيف للعجز قدر بـ -1585.1 مليار دج ويرجع هذا الارتفاع إلى حجم النفقات العامة وهذا بسبب انتهاج الحكومة لسياسة انفاقية توسعية نظرا لحالة الركود التي كانت سائدة. في سنة 2019 لاحظنا عودت انخفاض عجز الموازنة حيث قدرت قيمته بـ -1139 مليار دج وهذا بسبب ارتفاع حجم نفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة مما أدى إلى تعرض تمويل عجز الخزينة للضغط على رغم من اللجوء الدولة إلى التمويل غير التقليدي والاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات. في سنة 2020 سجلنا ارتفاع في قيمة عجز الموازنة العامة قدر بـ -2390.2 مليار دج وهذا بسبب انخفاض في حجم النفقات بسبب وباء كورونا وزيادة حجم الإيرادات العامة. في الأخير يمكننا القول أن تفاقم عجز رصيد الموازنة في السنوات الأخيرة يدل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على المداخيل متأتية من مورد واحد في التصدير، وأن هذا الاقتصاد يقوم على الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تمويل عجز الموازنة العامة

تقوم الجزائر كغيرها من البلدان بتمويل العجز الذي أصاب موازنتها بعدة مصادر بغية التخفيف منه فخلال فترة التسعينيات قامت الجزائر بتمويل عجزها عن طريق التمويل بنكي مثل الاقتراض من البنوك التجارية وغبر بنكي مثل اقتراض من الجمهور والمؤسسات غير مصرفية. وفي هذا المطلب يتم التطرق إلى أساليب التمويل عجز الموازنة العامة.

الفرع الأول: صندوق ضبط الإيرادات

قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات ويتسم الهدف الرئيسي من إنشائه هو امتصاص فوائض الجبائية البترولية إلى تمويل أي عجز داخلي يمكن أن يحدث في الميزانية العامة للدولة بسبب الانخفاض في أسعار البترول. وهذا بموجب القانون التكميلي لسنة 2000 الذي نص أيضا على تخفيض المديونية العمومية للداخلية والذي تم تعديله في قانون تكميلي لسنة 2006 والذي تحول الدور الرئيسي للصندوق إلى تمويل عجز الموازنة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وبالتالي يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة حماية الموازنة وإبقائها متوازنة وخاصة أن الجزائر تستعمل العجز الموازي كأداة من أدوات السياسة الميزانية لتحقيق أهدافها التنموية تقوم بتغطيته.[1]

والجدول الموالي يبين تطور مساهمة رصيد صندوق الإيرادات في تمويل العجز الموازي خلال الفترة 2000-2018

[1] شافية كتاف- لطرش ذهبية، **فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال 2000-2017**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد (5)، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص33.

جدول رقم (4): تطور مساهمة رصيد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الوحدة :مليار دج

السنوات	المورد	رصيد المتبقي من الصندوق	تمويل العجز	نسبة تغطية للعجز%
2000	435,237	232,137	0	0
2001	356,001	171,534	0	0
2002	198,038	2797	0	0
2003	476,092	320,9	0	0
2004	944,391	721,9	0	0
2005	2090,524	1842,7	0	0
2006	3640,686	2931	91,53	11,58
2007	4669,839	3215,5	531,952	62,22
2008	5503,69	4280,5	758,18	46,16
2009	4680,747	4316,5	364,282	17,19
2010	5634,75	4842,8	791,938	28,42
2011	7143,15	5381,7	1761,455	56,3
2012	7917,01	5633,75	2283,26	62,99
2013	7695,98	5563,51	2132,471	71,05
2014	7373,8	4408,15	2965,672	96,66
2015	4960,35	2073,84	2886,938	93,01
2016	2172,4	784,45	1387,938	60,71
2017	784,45	0	784,45	63,53
2018	437,41	305,5	131,91	8,32

المصدر: شافية كتاف- لطرش ذهبية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال فترة (2000-2017)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد5، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018، ص 33.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن رصيد خلال الفترة 2000-2012 أين انتقل الرصيد من 27.29 مليار دج إلى 5633.75 مليار دج، وهذه الزيادة ماهي إلا تحصيل حاصل لارتفاع مداخيل الجبائية البترولية التي تعتبر الممول الرئيسي له، وفي المقابل لم يكن هناك تمويل للعجز من طرف الصندوق خلال الفترة 2000-2005 حيث كان هدف إنشائه هو تخفيض المديونية العمومية الداخلية، لكن ابتداءا من سنة 2006 ونتيجة النمو المتسارع لمعدلات العجز تم السحب من هذا الصندوق. شهدت قيمة المسحوبات من ارتفاعا حيث انتقلت هي الأخرى من 90.53 مليار دج سنة 2006 لتبلغ 2283.260 مليار دج سنة 2012 ليسجل بذلك نسبة مساهمة في تغطية العجز الموازني تراوحت بين 11.58%سنة 2006 و62.99% سنة 2012. ابتداءا من سنة 2013 بدأ رصيد صندوق ضبط الإيرادات بالتراجع ليصل إلى 437.41 مليار دج سنة 2018، هذا التراجع ناتج عن الأزمة التي عرفها قطاع النفط في سنة 2014، في المقابل كان هناك ارتفاع كبير في السحب منه من أجل تغطية العجز المسجل في الموازنة العامة للجزائر بحيث سجلت سنة 2014 أكبر قيمة من تمويل هذا العجز حيث بلغت 2965.672 مليار دج بنسبة تغطية للعجز قدرت بـ 96.66%، بسبب تفاقم العجز وعدم قدرة الحكومة على تغطية النفقات العمومية، تواصلت السحوبات من الرصيد إلى غاية تآكل موارد الصندوق سنة 2017 في حين أن هذا الامر يُخل بالهدف الرئيسي الذي تم وضعه في قانون المالية لسنة 2006 والذي نص على أن الدور الذي يلعبه هذا الصندوق ضبط الإيرادات يقتصر على تمويل عجز الموازنة دون أن يقل عن 740 مليار دج. ورغم هذا يظهر ان الصندوق قد استطاع تحقيق الهدف الموكل اليه في تغطية العجز.

الفرع الثاني: التمويل غير التقليدي

اعتمدت الحكومة الجزائرية ولأول مرة في اقتصادها على التمويل غير تقليدي عن طريق أداته التسيير الكمي، وذلك في إطار التعديل الجديد لقانون النقد والقرض، بحيث يعتبر قرار استراتيجي لأنه وجد في فترة استثنائية تميزت بوجود أزمة مالية واقتصادية حادة لمدة 5 سنوات، يقوم فيها بنك الجزائر على تمويل المالية العامة مباشرة دون الحاجة الى وسطاء ماليين بغية دعم الاقتصاد الوطني وتجنب تكرار عملية الاستدانة الخارجية من أجل العمل على دفع وتحقيق التنمية الاقتصادية بما يسمح بخلق ثروة بعيدة عن العوائد البترولية.[1]

الفرع الثالث: ترشيد النفقات والإصلاح السياسة الضريبية

نتيجة الصدمة النفطية سنة 2014 والتي على أثرها تراجعت إيرادات الميزانية، وبغية الحفاظ على التنمية المدعمة للسياسة الاجتماعية للحكومة، عمدت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لترشيد نفقاتها بحيث قررت تجميد العديد من المشاريع كما تم أيضا تخفيض المساعدات التي كانت تقدم للدول الافريقية بنسبة 50% نتيجة التراجع في أسعار النفط.[2]

كما قامت باتخاذ جملة من التدابير في إطار التخفيف من حدة هذا العجز:[3]

-تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت.

-قامت بخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية التقاعد إلى ما بعد سن 60 سنة.

- شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای و المستشفيات .....)

و في جانب الإيرادات العامة اقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم سهمت اساس الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء و المازوت ، و فرض حقوق جمركية ب 15 % على اجهزة الاعلام الالي المستوردة ، وقد انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8 %كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3 % و انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 % ، وفي 2017 تم زيادة الضرائب حيث تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17 % إلى 19 % بالاضافة إلى زيادة اسعار الوقود و سلع أخرى مثل الاجهزة الكهرومنزلية ، وتقليص مناصب الشغل [4]

---

[1] ديب ناصر- بوجلال كمال، مرجع سبق ذكره، ص253.

[2] عايدة لياس، **الملتقى الدولي التاسع لإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن**، مداخلة بعنوان الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 23-25 نيسان 2019، ص13ز

[3] علي بودلال، **العجز الموازني (الأسباب النتائج والحلول)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد (6)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 461-462.

[4] كزيز نسرين ، حميدة مختار ، **ترشيد الانفاق الحكومي و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)** ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، ديسمبر 2018 ، ص ص 119-120 .

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر سياسة مالية على عجز الموازنة في الجزائر .

يهدف هذا المبحث إلى محاولة تحديد العالقة بين سياسة مالية و عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 ، و ذلك عن طريق استخدام الأساليب اقياسية و من أجل ذلك تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين رئيسين ، حيث شمل المبحث الأول على اختبارات تحديد نموذج الدراسة بينما المطلب الثاني على نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) تقديره و الاختبارات خاصة به بإضافة إلى مطلب ثلاث اختبار فرضيات دراسة .

المطلب الأول : إختبارات تحديد نموذج القياسي

الذي يعتبر من أهم مراحل بناء النموذج القياسي بالإضافة إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة و كذا درجة تأخر النموذج و ذلك لتحديد نموذج الدراسة .

الفرع الأول: صياغة النموذج القياسي

بعد القيام بتحديد المتغيرات التي يحتويها نموذج الدراسة و المتمثلة في رصيد الموازنة كمتغيرات تابع و ايرادات غير جبائية ، الإيرادات جبائية و إيرادات المحروقات ، نفقات التسيير و نفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة و القيام بتجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات خلال الفترة 2000–2020 ، تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و الذي يعد أول و أهم مرحلة من مراحل بناء النموذج القياسي على النحو التالي :

$$SB = f\ (\ RNF\ ,\ RF\ ,\ FP,\ EG\ ,\ EQ\ )$$

الجدول (05) : متغيرات الدراسة .

الرمز	إسم المتغير
SB	رصيد الموازنة
RNF	إيرادات غير جبائية
RF	إيرادات جبائية
FP	إيرادات المحروقات
EG	نفقات التسيير
EQ	نفقات التجهيز

المصدر : من إعداد الطالبتين .

الفرع الثاني: إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة (اختبار جدور الوحدة) :

إن استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في الكثير من التطبيقات التي تعتمد على البيانات الزمنية ، حيث يتم إختبار استقرارية السلاسل الزمنية كخطوة أولى في الدراسة القياسية و تعد اختبارات جدور الوحدة أهم طريقة لتحديد إستقرارية السلاسل الزمنية و تحديد درجة تكاملها ، و ذلك باستخدام ديفي فولر الموسع ADF باضافة إلى اختبار فيليبس بيرون P–P .

1 / إختبار ديكي فولر الموسعAugmeted Dickoy Fuller:

يعد هذا الإختبار من بين أهم و أكثر الإختبارات المستعملة للتعرف على استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها ، و يقوم هذا الإختبار على الفرضيتين التاليتين :

H_0 : سلسلة زمنية غير مستقرة (وجود جدر الوحدة) .

H_1: سلسلة زمنية مستقرة (عدم وجود جدر الوحدة) .

و ذلك وفق قاعدة القرار التالية : ($ADF_{Cal}| < |ADF_{Tab}$) و التي تدل على وجود جدر وحدوي (السلسلة الزمنية غير مستقرة) ، أي قبول فرضية العدم ، أما إذا كانت ($ADF_{Tab} | < | ADF_{Cal}$) فهذا يدل على عدم وجود جدر الوحدة (السلسلة الزمنية مستقرة) ، أي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة .

و سوف يتم تطبيق اختبار ADF على متغيرات الدراسة (كل متغير على حدى) بغية التعرف على درجة استقرارها و النتائج معروضة في الجدول (06) :

الجدول (06) : اختبار ديفي فولر الموسع .

اختبار ADF									
المتغيرات	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني			درجة التكامل
	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	
SB	0.4717	0.4618	0.1386	0.0010	0.0063	0.0000	–	–	–	
RNF	0.2210	0.0696	0.9630	0.0001	0.2905	0.0000	–	–	–	
RF	0.7593	0.9590	1.0000	0.0233	0.0776	0.2700	–	–	–	
FP	0.3956	0.8702	0.4634	0.0035	0.0065	0.0001	–	–	–	
EG	0.6153	0.9719	0.7858	0.0825	0.2117	0.0090	–	–	–	
EQ	0.3453	0.9695	0.3047	0.4339	0.4461	0.2926	0.0000	0.0001	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

كل متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى وهذا عند مستوى معنوية 5%، وبعد أخذ الفروق الأولى أصبح متغيرات رصيد الموازنة، الإيرادات الغير جبائية، الإيرادات الجبائية، إيرادات المحروقات، ونفقات التسيير مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5% ، أما بالنسبة لمتغير نفقات التجهيز فقد أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر عدم استقراره في الفرق الأول وبعد اجراء الفروق من الدرجة الثانية أظهرت النتائج استقراريته عند مستوى معنوية 5% .

2/ اختبار فيليبس Philipslemon:

يعتبر اختبار فيليبس بيرون من أشهر الإختبارات الخاصة بإستقرارية السلاسل الزمنية و التأكد من درجة تكاملها ، كما أ، هدا الأخير لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار ADF ، و يقوم هذا الاختبار على فرضيتين :

H_0 : فرضية العدم (سلسلة زمنية غير مستقرة).

H_1: الفرضية البديلة (سلسلة زمنية مستقرة) .

أما بالنسبة لاتخاذ القرار فيكون متشابه لاختبار ADF ،و هذا من خلال المقارنة بين القيم الحرجة و القيم المقدرة في قيمتها المطلقة .

و الجدول (07) : توضح نتائج اختبار الاستقرارية لفيليبس بيرون لكل متغير من متغيرات دراسة .

الجدول (07) : نتائج اختبار الاستقرارية .

اختبار P-P									
المتغيرات	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني			درجة التكامل
	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	
SB	0.4902	0.4540	0.1483	0.0009	0.0058	0.0000	-	-	-	
RNF	0.2391	0.0611	0.9615	0.0003	0.0016	0.0000	-	-	-	
RF	0.1994	1.0000	0.9949	0.7137	0.0476	0.1632	-	-	-	
FP	0.4693	0.9663	0.6787	0.0148	0.0002	0.0008	-	-	-	
EG	0.2982	0.9991	0.9861	0.1461	0.1531	0.0285	-	-	-	
EQ	0.1479	1.0000	0.9427	0.4389	0.8492	0.0731	0.0029	0.0011	0.0005	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

جاءت نتائج اختبار فيليبس بيرون مطابقة لنتائج ديكي فولر، أي أن متغيرات رصيد الموازنة الإيرادات الغير جبائية، الإيرادات الجبائية، إيرادات المحروقات، ونفقات التسيير مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، أما نفقات التجهيز فهي مستقرة عند الفرق الثاني عند مستوى معنوية 5% .

الفرع الثالث: إختبار تحديد درجة التأخر المثلى :

من أجل تحديد العدد الأمثل لعدد محدد التأخر الزمني يتم إستخدام اختبار VARLAGORDER SELECTION CRITERIA و الذي بدوره يستخدم مجموعة من المعايير تتمثل في : معيار LR، معيار FPE ، معيار AIC ، معيار SC معيار HQ ، حيث يتم إختبار أقل قيمة و التي يقابلها الأخر الزمني الأفضل ،

و الجدول (08) : يوضح نتائج إختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج الدراسة :

الجدول (08) : اختبار التابطؤ.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: SB RNF RF EG EQ FP

Exogenous variables: C

Date: 06/19/22 Time: 09:57

Sample: 2000 2020

Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	6.414876	NA	3.86e-08	-0.043671	-0.254573	-0.006804
1	92.44549	108.6703	2.48e-10	-5.310052	-5.222344	-4.956729
2	195.8727*	65.32247*	1.03e-12*	-12.40766*	-8.530485*	-11.75148*

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (08) يتضح لنا بأن درجات التأخير التي تعطي أقل قيم لمعياري AKAIKE و Schwar هي الدرجة الثانية، أي أن عدد درجات التأخر في النموذج هي 2.

المطلب الثاني : نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) تقديره و الاختبارت الخاصة به

نموذج الإنحدار الذاتي VAR هو عبارة عن نام يكون كل متغير داخلي مشروح بواسطة ثابت بالأضافة إلى P درجة التأخر الخاصة به .

الفرع الأول: تقدير نموذج أشعة الأنحدار الذاتي VAR:

نجد أن الاقتصاديون يؤيدون فكرة استخدام نموذج VAR كونه غير مقيد بشكل المستويات ، و يعتقدون انه ملائم للدراسات نظرا لكون هدفه الاساسي هو ابراز و تحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج ، و بعد نتائج اختبار الاستقرارية و نتائج اختبار تحديد درجة التأخر ، نستطيع تقدير اشعة الانحدار الذاتي و النتاج موضحة في الجدول (09) :

الجدول (09) : اختبار اشعة الانحدار الذاتي VAR .

SB = - 0.703456564635*SB(-1) - 0.158742842062*SB(-2) + 4.47637275765*RNF(-1) + 2.10344510513*RNF(-2) - 16.830793882*RF(-1) - 8.63046916438*RF(-2) - 6.95962873156*EG(-1) + 76.9467771153*EG(-2) - 8.28631777869*EQ(-1) + 11.119105986*EQ(-2) + 5.14618376682*FP(-1) + 0.63632989999*FP(-2) - 49.1787787191

R-squared=85.8857 F-statistic=3.04

المصدر: من اعداد الطالبتينEVIEWS10 .

1/ تفسير الاقتصادي للنموذج :

من جدول (09) أعلاه نلاحظ ان :

-هناك علاقة عكسية بين رصيد الموازنة وقيمتها المؤخرة بسنة واحدة وسنتين، وهذا يرجع بالأساس إلى الاختلال في رصيد الموازنة بالجزائر.

-هناك علاقة طردية بين رصيد الموازنة و الإيرادات غير الجبائية، حيث أن ارتفاع الايرادات الغير جبائية ب 1% سوف يؤدي الى ارتفاع رصيد الموازنة ب 2.10%

-هناك علاقة عكسية بين الايرادات الجبائية ورصيد الموازنة، فارتفاع الايرادات الجبائية ب 1% يؤدي الى تراجع رصيد الموازنة ب 16.8% في السنة الاولى و 8.6% للسنة الثانية.

-هناك علاقة طردية بين ايرادات المحروقات ورصيد الموازنة، فارتفاع ايرادات الجباية البترولية ب 1%سوف يؤدي الى زيادة رصيد الموازنة بمعدل 5.14% في السنة الاولى و 0.63% في السنة الثانية.

-هناك علاقة عكسية بين رصيد الموازنة ونفقات التسيير، فعند زيادة نفقات التسيير ب 1% سوف يؤدي الى انخفاض رصيد الموازنة ب6.95% في السنة الأولى، لكن تصبح العلاقة طردية في السنة الثانية أي زيادة نفقات التسيير ب 1% يؤذي الى زيادة رصيد الموازنة ب 76% في السنة الثانية

-هناك علاقة عكسية بين نفقات التجهيز ورصيد الموازنة، ففي السنة الاولى وعند زيادة نفقات التجهيز ب1% ينخفض رصيد الموازنة ب 8.28% لتصبح العلاقة طردية عند السنة الثانية فزيادة نفقات التجهيز تودي الى زيادة رصيد الموازنة ب11.11%

2/ تفسير الاحصائي للنموذج :

من خلال الجدول (09) نلاحظ ان :

- قيمة معامل التحديد جد مقبولة ادا بلغت R^2 =0,8588 مما يدل على ان التغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية تفسر وبقوة التغير الحاصل في رصيد الموازنة ب 85,88 % ، اما الباقي راجع لمتغيرات اخرى لم تدرج في النموذج (متضمنة في حد الخطأ)، وهدا يدل على ان النموذج لديه قدرة تفسيرية جيدة .

– معنوية النموذج المقدر حيث ان احصائية فيشر المحسوبة F_C =3,04 اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية 5 % ، وعليه سنرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة ، و هدا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية .

الفرع الثاني: اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي :

لابد من اجراء هدا الاختبار للتأكد من استقرارية النموذج المقدر ، ادا انه يمكن الوصول الى نتائج خاطئة و غير صحيحة في حالة عدم استقرار النموذج و لاعتبار النموذج مستقر يجب ان يكون جميع قيم جذور الوحدة داخل الدائرة و الشكل (06) يوضح ذلك .

الشكل (06) : اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي .

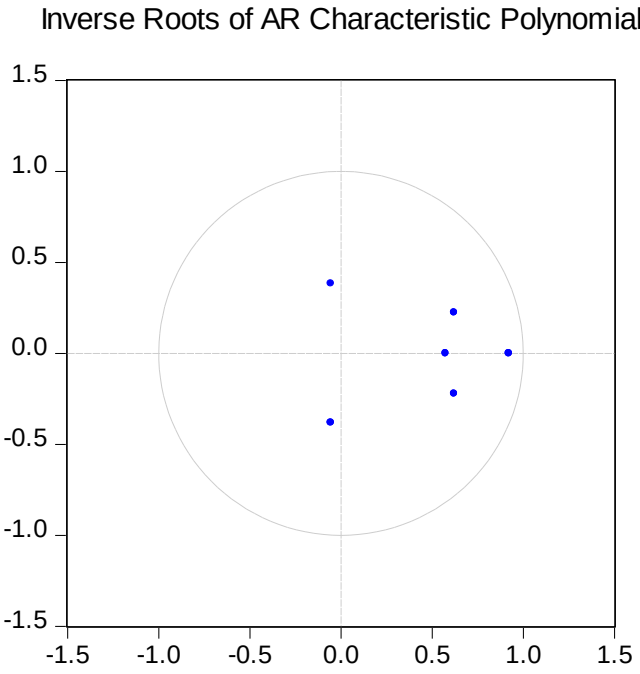

من خلال الشكل رقم(06) نلاحظ أن كل جذور الوحدة تقع داخل الدائرة الأحادية وهذا معناه أن هذا النموذج يحقق شرط الاستقرارية الواجب توفره في نموذج var، أي أن النموذج مستقر.

الفرع الثالث: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

ان الهدف الرئيسي من هذا الاختبار هو التأكد من سكون البواقي ، حيث ان سلسلة البواقي و بما انها تحاكي تشويشا ايضا ، فانه لا يجب ان تتضمن تغيرات على المدى الطويل سواء كانت هذه التغيرات محددة او هيكلية ، يمكن التأكد من ذلك عن طريق الكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في سلسلة البواقي ، فإذا كانت السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة فإنها تكون ساكنة و مستقرة ومن تم لا تتضمن تغيرات على المدى الطويل [1] .

والجدول (10) يوضح اختبار الارتباط الذاتي للبواقي .

[1] سمير شرقرق و وهيبة قحام ، **قياس اثر تقلبات اسعار النفط في انفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1994-2018** ، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة ام البواقي ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2019، ص7 .

الجدول (10) اختبار الذاتي للبواقي .

Prob.	Df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.5317	(9, 17.2)	0.919389	0.5211	9	8.130282	1
0.7444	(9, 17.2)	0.645645	0.7374	9	6.024998	2
0.9092	(9, 17.2)	0.415811	0.9064	9	4.075276	3
0.4940	(9, 17.2)	0.972809	0.4830	9	8.517271	4
0.2422	(9, 17.2)	1.451187	0.2311	9	11.69366	5
0.0935	(9, 17.2)	2.068136	0.0861	9	15.18011	6
0.0634	(9, 17.2)	2.326336	0.0575	9	16.48112	7
0.1116	(9, 17.2)	1.952121	0.1035	9	14.56779	8
0.7438	(9, 17.2)	0.646497	0.7367	9	6.031895	9
0.6011	(9, 17.2)	0.826551	0.5914	9	7.440037	10

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.5317	(9, 17.2)	0.919389	0.5211	9	8.130282	1
0.7747	(18, 11.8)	0.682114	0.7211	18	14.12152	2
0.4287	(27, 3.6)	1.390146	0.0597	27	39.27962	3
NA	(36, NA)	NA	0.0000	36	661.9531	4
NA	(45, NA)	NA	NA	45	NA	5
NA	(54, NA)	NA	NA	54	NA	6
NA	(63, NA)	NA	NA	63	NA	7
NA	(72, NA)	NA	NA	72	NA	8
NA	(81, NA)	NA	NA	81	NA	9
NA	(90, NA)	NA	NA	90	NA	10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10 .

من خلال الجدول أعلاه وبالاعتماد على اختبار (test lm) والذي يدرس امكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ويعتمد هذا الاختبار على الفرضية المعدومة ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الفرع الرابع: اختبار دوال استجابة الفورية و تجزئة التباين :

فيما يلي سيتم اجراء اختبارين الاول متمثل في اختبار دوال الاستجابة الفورية و الذي يبن لنا اثر حدوث صدمة في احد المتغيرات على باقي المتغيرات الاخرى ، اما الاختبار الثاني فيتمثل في اختبار تجزئة التباين و الذي يعكس العلاقة بين المتغيرات و تأثير كل منها على بعضها البعض .

1/ اختبار دوال الاستجابة الفورية :

ان الهدف الاساسي من تحليل دوال الاستجابة هو الكشف عن العالقات المتشابهة و التغيرات و التفاعلات المفاجئة لمتغيرات الدراسة و هذا من خلال تتبع تطورها عبر الزمن ، وبما ان موضوع دراستنا هو عجز الموازنة فأننا سنبحث حول اثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية (المستقلة) ، و اثرها على المتغير داخلي (التابع) و الذي يتجلى في رصيد الموازنة ، و بمعنى اخر مدى استجابة رصيد الموازنة للصدمات المتعلقة بالمتغيرات الاخرى و الجدول (11) يبن لنا ذلك

الجدول (11) اختبار دوال الاستجابة الفورية .

FP	EQ	EG	RF	RNF	SB	Period
0.241322	−0.004887	0.004104	0.037966	0.116612	1.192363	1
(0.06795)	(0.05862)	(0.00388)	(0.01883)	(0.03177)	(0.19343)	
0.015842	−0.021125	−0.005842	−0.025520	−0.052629	0.298041	2
(0.17567)	(0.13457)	(0.00934)	(0.05125)	(0.09018)	(0.79490)	
0.106442	0.046447	0.000914	−0.038409	−0.130837	0.424884	3
(0.24477)	(0.14191)	(0.01268)	(0.07062)	(0.17243)	(1.37600)	
0.168032	0.116938	0.009201	0.032176	−0.150965	−0.693702	4
(0.20576)	(0.15466)	(0.01314)	(0.08442)	(0.23150)	(1.99131)	
−0.031474	0.030321	0.000695	0.027240	−0.080369	−0.254276	5
(0.33325)	(0.15092)	(0.01771)	(0.07980)	(0.26615)	(1.59262)	
0.023511	0.033861	0.003279	0.020773	0.029963	0.572603	6
(0.26484)	(0.14085)	(0.01540)	(0.07643)	(0.24065)	(2.19848)	
0.033043	0.068449	0.007317	0.052721	0.071017	−0.793926	7
(0.24281)	(0.12232)	(0.01403)	(0.07517)	(0.20701)	(2.16439)	
−0.105671	−0.010937	0.001115	0.026635	0.105330	−0.022397	8
(0.31107)	(0.19875)	(0.01622)	(0.08382)	(0.24888)	(2.11267)	
0.019573	0.001993	0.004230	0.022245	0.093081	0.743597	9
(0.38048)	(0.14392)	(0.01708)	(0.08074)	(0.24972)	(2.33409)	
0.030755	0.019856	0.004967	0.040374	0.025517	−0.533894	10
(0.28963)	(0.15254)	(0.01359)	(0.08663)	(0.22776)	(3.48727)	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10 .

ان استخدام دوال نبضات الاستجابة يسمح بتحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي وتحديد اتجاه العلاقة ، ويشير الجدول أعلاه الى النتائج التالية:

- ✓ ان حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد للإيرادات غير الجبائية سيصاحبها استجابة ايجابية في رصيد الموازنة خلال السنة الأولى بمعدل 11.66%، ثم في السنة الثانية الى غاية السنة الخامسة نلاحظ حدوث استجابة سلبية في رصيد الموازنة تراوحت بين 5% الى 15% ، ثم بعد السنة الخامسة تصبح الاستجابة موجبة، وهو ما يدل على أن أي تغير مفاجئ في الايرادات غير الجبائية بمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي على رصيد الموازنة لكن في الاجل المتوسط والطويل.
- ✓ ان حدوث صدمة مفاجئة في الايرادات الجبائية وبمقدار انحراف معياري واحد سيصاحبه استجابة فورية ايجابية في رصيد الموازنة بمعدل 3% لتصل الى 4% في السنة العاشرة
- ✓ أما ايرادات المحروقات فان حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد سيصاحبه استجابة في رصيد الموازنة تراوحت بين 24% في السنة الاولى الى غاية 28% في السنة العاشرة.
- ✓ بالنسبة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز فان صدمة مفاجئة في هذين النوعين من النفقات سيؤثر في صيد الموازنة بمقدار صغير بالنسبة لنفقات التسيير أين تراوحت النسبة بين 0 و 1% وبالنسبة لنفقات التجهيز فتراوحت النسبة بين 11% و 13% .

2/ **اختبار تجزئة التباين :**

يعتبر الهدف الجوهري من اختبار التباين هو التعرف على نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه و المتغيرات الاخرى[1] ، ومن خلال دراستنا لاختبار تجزئة التباين سنحاول التعرف على نسبة التغيرات المستقلة في رصيد الموازنة التي تفسر بصدمات التقلبات في محدداتها (ايرادات غير جبائية ، ايردات جبائية ، ايرادات المحروقات ، نفقات التسيير و نفقات التجهيز) ، الجدول (12) يوضح نتائج اختبار تجزئة التباين بالنسبة لرصيد الموازنة .

[1] نـو الـدين بوالكـور و صـفوان العيـد، **اثـر تقلبـات اسـعار البتـرول علـى الانفـاق الحكـومي فـي الجزائـر خـلال الفتـرة 1980-2016** ، مجلـة النمـاء الاقتصـاد و التجار ة، جامعة جيجل ، ديسمبر 2017 ، ص200.

الجدول (12) : اختبار تجزئة التباين .

Period	S.E.	SB	RNF	RF	EG	EQ	FP
1	1.192363	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.634683	21.76109	0.016242	67.86021	4.231281	5.984083	0.147094
3	3.136964	17.18487	0.039452	73.13307	5.079935	4.418489	0.144183
4	3.821045	14.87842	7.933982	50.67119	8.095626	18.32266	0.098121
5	4.053976	13.61120	10.86558	45.43976	11.84910	18.14085	0.093502
6	4.629780	11.96573	10.96533	50.25843	10.59348	16.14047	0.076557
7	4.745725	14.18688	10.45549	48.06893	11.31598	15.89756	0.075158
8	5.445630	10.77616	11.21934	49.37668	10.86062	17.70318	0.064033
9	5.559825	12.12680	10.88885	48.86218	10.60337	17.45564	0.063161
10	5.719167	12.33193	10.44532	49.72278	10.64040	16.79967	0.059906

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الجدول أعلاه يبين نتيجة تجزئة التباين لخطأ التنبؤ الخاص برصيد الموازنة ل 10 فترات للأمام ، حيث يعرض كل عمود نسبة اسهام كل متغير في تفسير تباين خطأ التنبؤ بمعدل البطالة ، ونشير أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ لرصيد الموازنة قدر ب 100% ليصل إلى 5% في السنة العاشرة.

يتضح كذلك أن الايرادات غير الجبائية تسهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ في رصيد الموازنة بنسبة 00 في الاجل القصير لترتفع الى 10.4% في السنة العاشرة، كذلك بالنسبة للايرادات الجبائية التي تساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ للسنة الاولى بنسبة 00% لترتفع النسبة الى 49% في السنة العاشرة.

في حين كان اسهام كل من نفقات التسيير والتجهيز في تفسير خطأ التباين الخاص برصيد الموازنة 00% للسنة الاولى لترتفع النسبة في السنة العاشرة الى 10% و 16% على التوالي.

أما بالنسبة للايرادات النفطية فهي تسهم في تفسير خطأ التنبؤ بالنسبة لرصيد الموازنة في السنة الاولى بنسبة 00% لترتفع النسبة الى 5% في السنة العاشرة.

المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة

على ضوء النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة القياسية و بربطها مع ما تم تناوله من خلال التحليل الوصفي و الاقتصادي لمتغيرات الدراسة ، و بالمقارنة مع ما تناولته الدراسات السابقة ، سيتم من خلال المطلب مناقشة نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات الدراسة :

– نصت الفرضية الاولى على ان سبب عجز الموازنة العامة يرجع جانب منه الى تزايد حجم الانفاق العام و جانب الى تراجع و عدم التنوع الايراد العام ،و تبين من خلال هده الدراسة ان عجز الموازنة من اهم المشاكل التي تقع فيها اغلب الدول ، وهو ظاهرة مركبة معقدة ، و لا يمكن ارجاعها الى سبب وحيد ، بل تعود الى شبكة من العوامل و المؤثرات التي تساهم في حدوث العجز و تفاقمه ، وهده العوامل مؤثرات بعضها يعود الى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة ، و بعضها يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدول ة.

– نصت الفرضية الثانية على ان السياسة المالية هي احق السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر وهذا ما أكدته دراستنا على أن تحقق هذه الفرضية امر يتعلق بمدى ترشيد هذه الدراسة .

– نصت الفرضية الثالثة هذه الدراسة على وجود علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين السياسة المالية و عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 من خلال الدراسة القياسية غياب علاقة طردية طويلة أجل بينهما ، لان من خلال اختبار نموذج الانحدار الذاتي تبين ان ادوات سياسة المالية يمكن ان تؤثر سلبا على تحركات رصيد موازنة كما يمكن ان تؤثر ايجابا على هذا الاخير لدى لا يمكن القول انه يوجد علاقة طردية بين هدين متغيرين.

خلاصة الفصل الثاني :

بناء على نتائج مساهمات الاقتصادين الحديثة و التي أتاحت للباحث استخدام الأدوات القياس الاقتصادي في تفسير العلاقة بين السياسة المالية و العجز الموني نفقات العامة على الايرادات العامة و النفقات العامة خلال الفترة 2000-2020 .

وقد اسفرت نتاج الدراسة الوصفية و اختبار استقرارية المتغيرات المختارة الى استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الاول سواء عند اختبار ديكي فولر الموسع او حتى اختبار فيليبس بيرون وهذا ما فسح لنا مجال امام استخدام نموذج الانحدار الذاتي ، كما وقد تبين من خلال نتائج التقدير ان الايرادات الجبائية و نفقات التسيير و نفقات التجهيز لهم اثر سلبي (علاقة عكسية) على رصيد الموازنة سواء في الاجل القصير او الطويل اما بالنسبة الايرادات غير جبائية و الايرادات محروقات لهما اثر ايجابي في علاقة طردية ، على رصيد الموازنة كما للنفقات التسيير و نفقات تجهيز اثر ايجابي على رصيد الموازنة في الاجل القصير و حتى الطويل ، وقد تم التوصل ايضا الى ان كل من (ايرادات غير جبائية ، الايرادات الجبائية ، الايرادات محروقات نفقات التسيير ، نفقات التجهيز) تعتبر من اهم محددات لظاهرة عجز الموازنة في الجزائر في المدى القصير او الطويل .

خاتمة

عرفت الجزائر في الاونة الأخيرة ارتفاع في عجز الموازنة العامة ، و ذلك لتبنيها لسياسة توسعية في حجم الانفاق العام على مختلف مخططاتها التنموية بحيث اعتمد في تمويلها على المداخيل المأتية من الإيرادات البترولية ، هذه الأخيرة تراجعت بشكل محسوس إثر انخفاض أسعار المحروقات الذي بدوره أثر في هيكل الإيرادات العامة مما أدى إلى اختلال الموازنة العامة لدولة و تفاقم العجز و أثر أيضا على السياسة المالية .

تم في هذه الدراسة معالجة كل الجوانب النظرية المتعلقة بعجز الموازنة و السياسة المالية ، ليتم بعده إسقاط كل هذه الجوانب على أرض الواقع و تطبيقها في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) وبعد تقديم تحليل الإحصائي القياسي لمعرفة العالقة بين السياسة المالية و عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة المحددة لخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و النظرية والتطبيقية وهي كما يلي :

1- النتائج المتعلقة بالجانب النظري :

- عجز الموازنة من أهم المشاكل التي تقع فيها أغلب الدول ، وهو ظاهرة مركبة معقدة ، و الا يمكن إرجاعها إلى سبب وحيد ، بل تعود إلى شبكة معقدة من العوامل و مؤثرات بعضها يعود إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة ، و بعضها يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدولة .
- تعتبر الجباية البترولية من أكثر مصادر تمويل الموازنة العامة في الجزائر خاصة في فترة ارتفاع أسعار النفط .
- سجل رصيد الموازنة عجز طول فترة الدراسة و هذا يعود إلى تبني الحكومة للبرامج التنموية بالاضافة إلى اتباع سياسة اتفاقية توسعية إلا أنه مع بداية سنة 2014 و تفاقم العجز اتجهت الحكومة سياسة تقشفية بتجميد بعض المشاريع و ترشيد النفقات العمومية .
- قامت الجزائر بتمويل العجز الذي أصاب موازنتها عن طريق الحلول الممكنة لا الفعالة ، و ذلك من خلال استغلالها لصندوق ضبط الايرادات التي أنشأته من الفوائض التي تحصلت عليها من مداخيل الجبائية البترولية ، و الذي شهد تآكل في موارده إثر انهيار أسعار المحروقات في الاسواق العالمية في 2014 ، لتنتهج الجزائر بعدها ابتداء من سنة 2017 سياسة التمويل غير التقليدي عن طريق تزويد الخزينة العمومية بإصدار العملة لكن دون مقابل و لمدة 5 سنوات ، وهذا ماانعكس سلبا على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي .

2- النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية :

- توجد علاقة عكسية ذات إحصائية بين كل من (نفقات التجهيز ، نفقات التسيير و الإرادات الجبائية) و رصيد موازنة في الجزائر .
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من (ايرادات غير جبائية ، إيرادات المحروقات ، نفقات التجهيز و نفقات التسيير) و رصيد الموازنة في الجزائر .
- من خلال دارسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم التوصل إلى أن السلاسل الزمنية لكل من رصيد الموازنة كنسبة من الإيرادات غير جبائية ، الإيرادات الجبائية ، إيرادات المحروقات ،و نفقات التسيير مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5 % و هذا من خلال اختبار ديكي فولر و اختبارفيليبس بيرون .

الإقتراحات و التوصيات :

من خلال النتائج المتوصل إليها تم تقديم مجموعة من الإقتراحات و التوصيات و هي كالنحو التالي :

– ضرورة ترشيد أكثر لنفقات العامة من أجل التخفيف من العجز الموازنة عامة .

– البحث عن مصادر جديدة للتمويل الموازنة العامة من أجل علاج هذا العجز و التي من بينها التمويل الاسلامي الذي اثبت للعالم فعالية خاصة في الدول المتبعة لمبادئ الاقتصاد الاسلامي .

– التغلب على العجز الموازنة العامة من خلال الاعتماد على الإيرادات العادية و البترولية في نفس الوقت .

– يجب العمل على الأهداف السياسة المالية خاصة التي تهدف إلى الإستقرار الإقتصادي بصفة عامة .

أفاق الدراسة :

من خلال معالجة هذه الدراسة تم إقتراح مجموعة من مواضيع التي يرى أن تحظى بالإهتمام في الدراسة القادمة و تتمثل في :

– استراتيجية ترشيد الانفاق العامة و تخفيف من حدة العجز الموازنة .

– التمويل الإسلامي كآلية لعلاج الموازنة العامة لدولة .

– هيئة الرقابة الضريبية و دورها في تمويل عجز الموازنة العامة .

قائمة المراجع :

الكتب :

– فهد مغيمش حزيرات الشمري ، السياسات المالية و تاثيرها على التنمية المستدامة ، ط01، دار الايام للنشر و التوزيع عمان ، 2016 .

– فليح حسن هلف ، الماليةالعامة ، دار للكتاب العالمي ، عمان ، الاردن، 2008 .

– اناس بن صالح الزمراني ، المالية العامة و السياسة المالية ، ط01 ، مطبعة البديع للنشر و التوزيع ، المغرب ، 2002.

– محمد دويدار ، مبداىء الاقتصاد السياسي ، ط 01 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان.

– ناصر نور ، واخرون ، الضرائب و محاسبتها، دارالمسيرة للنشر و توزيع و طباعة ، عمان ، 2003.

– هشام محمد صفوت العمري ن اقتصاديا ت المالية العامة و السياسة المالية ، مطبعة التعليم العالي ، ط02 ، بغداد 1988.

– طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999.

–صبرينة كردودي ، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي ، دارسة تحليلة مقارنة ، درار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر ، ط01 ، 2007.

– ابراهيم متولي حسن المغربي ، الاثار الاقتصادية للتحويل بالعجز المنطور و الفقة الاسلامي و الاقتصاد الوصفي ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، 2014.

– حسن عواض ، المالية العامة، دار النهضة اعربية ، بيروت 1995.

اطروحات دكتوراه وماجستر :

– احمد ضيف ، اثر السياسة المالية على النحو الاقتصادي المستديم في الجزابر 1989–2012 ، اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزابر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزابر ، 2014–2015.

– يوري محي الدين ، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في حالة الجزابر ما بين 2000– 2010 ، اطروحة دكتوراء تخصص علوم اقتصادية ، جامعة جلالي الياس ، سيدي بلعباس ، الجزابر ، 2018/2017 .

– صبرينة كردودي ، ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي ، اطروحة دكتوراء ، جامعة مخيضر محمد ، بسكرة ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نفود وبنوك ، 2013.

– خالد ببوش ، عبد الغني ميليماين ، إشكالية تمويل عجز الميزانية العامة للجزائر ما بين 2015/1999 ، مذكرة تخرج ماستر ، تخصص مالية واقتصاد دولي . جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر ، 2015–2016.

– ضيف احمد ،اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدم في الجزائر 1989–2012، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتجارة و علوم التسيير والمحاسبة ، جامعة الجزائر 3 ، 2014–2015.

مجلات وجرائد :

– لحسن دردوري ، عجز الموازنة العامة و علاجه في الاقتصاد الوضعي ، ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد الرابع عشر ،جامعة بسكرة ، الجزائر ديسمبر 2013.

– سالم عبد المحسن سالم ، عجز الموازنة العامة و رؤى سياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة 2003–2012 ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد رقم 18 ، العدد68 ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق.

– صبرينة كردوجي ، ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد لاسلامي .

– حكيمة حليمي ، نوال باهي ، عجز الموازنة العامة في الجزائر و خيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001–2017 ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، العدد الرابع ، جامعة الوادي ، الجزائر ، جوان 2018.

– عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003.

– ديب ناصر ، بوجلال كمال ، التسيير الكمي كالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد01 ، جامعة تيبازة ، الجزائر 2019.

– سالم عوادي هادي ، دور السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة لدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات محاسبية و مالية jafs، المجلد 14 العدد 48 : لسنة 2019،.

– سالم عوادي هادي ، دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وفق شروط صندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات محاسبة و مالية ، المجلد 14 ، العدد48 ، سنة 2019.

– لعجال العمرية– محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ال عدد05، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2016.

– بلوافي عبد المالك–حاكمي بوحفص، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2013.

– لعمرية لعجال ، النمو الجديد للنمو الاقتصادي و التحفيز على الاستثمار في الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، دراسة اقتصادية ، العدد 37، أفريل 2019.
– زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، غير منشورة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011.
– شافية كتاف– لطرش ذهبية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال 2000–2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد (5)، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2018.
– عايدة لياس، الملتقى الدولي التاسع لإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن، مداخلة بعنوان الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 23–25 نيسان 2019.
– علي بودلال، العجز الموازني (الأسباب النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد (6)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2018.
– كزيز نسرين ، حميدة مختار ، ترشيد الانفاق الحكومي و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007–2017)جامعة زيان عاشور الجلفة ، ديسمبر 2018.
– نو الدين بوالكور و صفوان العيد، اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980–2016 ، مجلة النماء الاقتصاد و التجار ة، جامعة جيجل ، ديسمبر 2017 .
– سمير شرقرق و وهيبة قحام ، قياس اثر تقلبات اسعار النفط في انفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1994–2018 ، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة ام البواقي ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2019.
– بودخدخ كريم ،اثر السياسة الانفاق العام على النمو الاقتصاد ، دراسة حالة الجزائر 2001–2009، رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم التسيير ، 2009–2010.
مخططات :
– المخطط الخماسي 2010–2014 ، بيان اجتماع مجلس الوزراء الجزائر.

ملحق رقم (01) : اختبار ديفي فولر الموسع .

اختبار ADF										
المتغيرات	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني			درجة التكامل
	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	
SB	0.4717	0.4618	0.1386	0.0010	0.0063	0.0000	–	–	–	
RNF	0.2210	0.0696	0.9630	0.0001	0.2905	0.0000	–	–	–	
RF	0.7593	0.9590	1.0000	0.0233	0.0776	0.2700	–	–	–	
FP	0.3956	0.8702	0.4634	0.0035	0.0065	0.0001	–	–	–	
EG	0.6153	0.9719	0.7858	0.0825	0.2117	0.0090	–	–	–	
EQ	0.3453	0.9695	0.3047	0.4339	0.4461	0.2926	0.0000	0.0001	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

ملحق رقم (02) : نتائج اختبار الاستقرارية

اختبار P-P										
المتغيرات	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني			درجة التكامل
	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	قاطع	اتجاه عام وقاطع	بدون	
SB	0.4902	0.4540	0.1483	0.0009	0.0058	0.0000	–	–	–	
RNF	0.2391	0.0611	0.9615	0.0003	0.0016	0.0000	–	–	–	
RF	0.1994	1.0000	0.9949	0.7137	0.0476	0.1632	–	–	–	
FP	0.4693	0.9663	0.6787	0.0148	0.0002	0.0008	–	–	–	
EG	0.2982	0.9991	0.9861	0.1461	0.1531	0.0285	–	–	–	
EQ	0.1479	1.0000	0.9427	0.4389	0.8492	0.0731	0.0029	0.0011	0.0005	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

ملحق رقم (03): اختبار التابطؤ.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: SB RNF RF EG EQ FP

Exogenous variables: C

Date: 06/19/22 Time: 09:57

Sample: 2000 2020

Included observations: 19

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
0.006804	0.254573	-0.043671	3.86e-08	NA	6.414876	0
-4.956729	-3.222344	-5.310052	2.48e-10	108.6703	92.44549	1
-11.75148*	-8.530485*	-12.40766*	1.03e-12*	65.32247*	195.8727	2

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

ملحق رقم (04) : اختبار اشعة الانحدار الذاتي VAR .

SB = - 0.703456564635*SB(-1) - 0.158742842062*SB(-2) + 4.47637275765*RNF(-1) + 2.10344510513*RNF(-2) - 16.830793882*RF(-1) - 8.63046916438*RF(-2) - 6.95962873156*EG(-1) + 76.9467771153*EG(-2) - 8.28631777869*EQ(-1) + 11.119105986*EQ(-2) + 5.14618376682*FP(-1) + 0.63632989999*FP(-2) - 49.1787787191

المصدر: من اعداد الطالبتينEVIEWS10

ملحق رقم (05): اختبار الذاتي للبواقي

Prob.	Df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.5317	(9, 17.2)	0.919389	0.5211	9	8.130282	1
0.7444	(9, 17.2)	0.645645	0.7374	9	6.024998	2
0.9092	(9, 17.2)	0.415811	0.9064	9	4.075276	3
0.4940	(9, 17.2)	0.972809	0.4830	9	8.517271	4
0.2422	(9, 17.2)	1.451187	0.2311	9	11.69366	5
0.0935	(9, 17.2)	2.068136	0.0861	9	15.18011	6
0.0634	(9, 17.2)	2.326336	0.0575	9	16.48112	7
0.1116	(9, 17.2)	1.952121	0.1035	9	14.56779	8
0.7438	(9, 17.2)	0.646497	0.7367	9	6.031895	9
0.6011	(9, 17.2)	0.826551	0.5914	9	7.440037	10

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.5317	(9, 17.2)	0.919389	0.5211	9	8.130282	1
0.7747	(18, 11.8)	0.682114	0.7211	18	14.12152	2
0.4287	(27, 3.6)	1.390146	0.0597	27	39.27962	3
NA	(36, NA)	NA	0.0000	36	661.9531	4
NA	(45, NA)	NA	NA	45	NA	5
NA	(54, NA)	NA	NA	54	NA	6
NA	(63, NA)	NA	NA	63	NA	7
NA	(72, NA)	NA	NA	72	NA	8
NA	(81, NA)	NA	NA	81	NA	9
NA	(90, NA)	NA	NA	90	NA	10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10 .

ملحق رقم (06): اختبار دوال الاستجابة الفورية .

FP	EQ	EG	RF	RNF	SB	Period
0.241322	-0.004887	0.004104	0.037966	0.116612	1.192363	1
(0.06795)	(0.05862)	(0.00388)	(0.01883)	(0.03177)	(0.19343)	
0.015842	-0.021125	-0.005842	-0.025520	-0.052629	0.298041	2
(0.17567)	(0.13457)	(0.00934)	(0.05125)	(0.09018)	(0.79490)	
0.106442	0.046447	0.000914	-0.038409	-0.130837	0.424884	3
(0.24477)	(0.14191)	(0.01268)	(0.07062)	(0.17243)	(1.37600)	
0.168032	0.116938	0.009201	0.032176	-0.150965	-0.693702	4
(0.20576)	(0.15466)	(0.01314)	(0.08442)	(0.23150)	(1.99131)	
-0.031474	0.030321	0.000695	0.027240	-0.080369	-0.254276	5
(0.33325)	(0.15092)	(0.01771)	(0.07980)	(0.26615)	(1.59262)	
0.023511	0.033861	0.003279	0.020773	0.029963	0.572603	6
(0.26484)	(0.14085)	(0.01540)	(0.07643)	(0.24065)	(2.19848)	
0.033043	0.068449	0.007317	0.052721	0.071017	-0.793926	7
(0.24281)	(0.12232)	(0.01403)	(0.07517)	(0.20701)	(2.16439)	
-0.105671	-0.010937	0.001115	0.026635	0.105330	-0.022397	8
(0.31107)	(0.19875)	(0.01622)	(0.08382)	(0.24888)	(2.11267)	
0.019573	0.001993	0.004230	0.022245	0.093081	0.743597	9
(0.38048)	(0.14392)	(0.01708)	(0.08074)	(0.24972)	(2.33409)	
0.030755	0.019856	0.004967	0.040374	0.025517	-0.533894	10
(0.28963)	(0.15254)	(0.01359)	(0.08663)	(0.22776)	(3.48727)	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10 .

ملحق رقم (07) : اختبار تجزئة التباين .

FP	EQ	EG	RF	RNF	SB	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	1.192363	1
0.147094	5.984083	4.231281	67.86021	0.016242	21.76109	2.634683	2
0.144183	4.418489	5.079935	73.13307	0.039452	17.18487	3.136964	3
0.098121	18.32266	8.095626	50.67119	7.933982	14.87842	3.821045	4
0.093502	18.14085	11.84910	45.43976	10.86558	13.61120	4.053976	5
0.076557	16.14047	10.59348	50.25843	10.96533	11.96573	4.629780	6
0.075158	15.89756	11.31598	48.06893	10.45549	14.18688	4.745725	7
0.064033	17.70318	10.86062	49.37668	11.21934	10.77616	5.445630	8
0.063161	17.45564	10.60337	48.86218	10.88885	12.12680	5.559825	9
0.059906	16.79967	10.64040	49.72278	10.44532	12.33193	5.719167	10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10